



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

" مبادئ علم السياسة "

"المرحلة الأولى"

اعداد

أ.م.د. فائق محمد رزاق

2020 - 2019

المحاضرة الأولى : تعريف السياسة

تفيد نظرة سريعة على أدبيات العلوم السياسية بأن منشأ كلمة سياسة في اللغة العربية ، كما يذكرها لسان العرب هو من السوس بمعنى الرياسة ، أي القيام على إدارة أمور الناس . أيضاً عرفت السياسة بأنها كل ما يتعلق بالدولة ، حيث يركز أتباع هذا التيار على عمل الدولة كمؤسسة وكمعملية تفاعلية بين الأفراد في مجتمع معين .

أما كلمة **politique** الفرنسية فتعود بجذورها إلى الكلمة اليونانية **e polis** وتعني الدولة - المدينة أو التجمع الذي تتألف منه المدينة ، وكلمة **ta politica** وهي جمع لكلمة **de politicos** تعني الأشياء السياسية والأشياء المدنية و الدستور والنظام السياسي والجمهورية والسيادة ، بينما كلمة **e politique** تعني الفن السياسي .

في حين أن كلمة **politics** في اللغة الانكليزية تعبر عن النشاط الذي يقوم به الأفراد والجماعات فيما يخص توزيع الموارد فنرى مثلاً **David Easton** يعرف السياسة بأنها "التوزيع السلطوي للقيم في مجتمع" ، وأيضاً ينحو في هذا الاتجاه **هارولد لازويل HAROLD LASWIL** " حين يعرف السياسية بـ

WHO GETS , WHAT . WHEN,AND HOW ?

وبهذا حمل التعبير الانكليزي **POLITICS** الصراع المشرعن على توزيع القيم في المجتمع . وأيضاً يمكن الإشارة إلى أن هذا التعبير يشير إلى الاهتمام بشؤون الفرد والجماعات في إطار التنظيم العام أو النظام السياسي والاجتماعي لمجتمع معين .

أما المعنى الاصطلاحي فقد عرفت الموسوعة الكبيرة الفرنسية ، السياسة بأنها "فن حكم الدولة" . هذا ولا جدال في أن السياسة أصبحت تمثل في وقتنا الحاضر مسألة حيوية بالنسبة للمتخصصين في العلوم الاجتماعية والمشتغلين بالسياسة كما أنها حيوية لكل أنسان يعيش ظروف مجتمعه ، فكل فرد لديه مشاعر خاصة واتجاهات معينة نحو المسائل السياسية ، لقد أصبح عالم اليوم "عالم سياسة". والسياسة والحكم هما من أقدم مظاهر نشاط الإنسان ، ولقد ذهبت الجامعات الأوروبية والأميركية إلى التركيز على دراسات السياسة والنشاط السياسي والصراعات ، و على

دراسة أنظمة الحكم ، إن السياسية تحمل في طياتها خطر الصراع المستمر وبكافة أشكاله المعروفة ، قال فولتير : «إذا أردت أن تتحدث معي فعليك أن تحدد مصطلحاتك» . لهذه العبارة قيمة ، خاصة إذا كنا نأخذ موضوعاً مختلفاً فيه الآراء وتباينت إلى درجة كبيرة ، فقد جاء في الأنسيكلوبيديا الكبيرة أن السياسية تعني اصطلاحاً "فن حكم الدولة" . ولذلك يمكن تعريف علم السياسة بأنه علم حكم الدول ، أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات والتي تحدد علاقاتها بالمواطنين وبالذول الأخرى". ويصف العلامة روبرت السياسية بأنها "فن حكم المجتمعات الإنسانية". وتتراوح السياسة تبعاً لذلك بين حداها الأدنى كحاجة أولى من حاجات الاجتماع البشري . وكضرورة بديهية للتأليف بين المصالح المتنازعة في المجتمع ، وبين حداها الأعلى كصورة للحضارة ، وكعنوان للمستوى التنظيمي التحضري الذي بلغه الإنسان ، وهي في الحالين في خدمة التنظيم الحضاري على مختلف مستوياته ، ويعبر العلامة ابن خلدون من هذا التلازم بين السياسة والحضارة فيقول : «... ان الدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة ، وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها ، وقد تقرر في علوم الحكمة أنه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر ، فالدولة دون العمران لا تتصور ، والعمران دون الدولة والملك متعذر ، فتتعين السياسة لذلك» . السياسة هي صناعة الخير العام ، وقد رجح ابن خلدون خيرها على شرها ، فوصف الإنسان من حيث هو إنسان بأنه : "... إلى الخير وخلاله أقرب ، و الملك و السياسة إنما كانا له من حيث هو أنه إنسان ، لأنها خاصة للإنسان لا الحيوان ، فإذن خلال الخير فيه هي التي تناسب السياسة والملك ، إذ الخير هو المناسب للسياسة" .

إننا نذكر دائماً أن السياسة هي فن المساومة و التسوية ، ولا نعرف حضارة نشأت وازدهرت إلا في ظل الحكمة السياسية . واليوم فإن السياسية تشمل كافة الأنشطة السياسية والمشكلات المطروحة أمام المجتمع ومن حوله ، ويعرفها بعض الدارسين على أنها تلك العمليات الصادرة عن السلوك الإنساني ، التي يتجلى فيها الصراع حول الخير العام من جهة ، ومصالح الجماعات من جهة أخرى ، ويظهر فيها استخدام القوة بصورة أو بأخرى لإنهاء هذا الصراع أو التخفيف منه أو استمراره . وأحياناً يقصد بالمصطلح تلك العمليات التي تحدث داخل نطاق الدولة . وعموماً فإن معظم التعريفات الحديثة تنحو نحو الاعتراف بأن جوهر السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيرة ، والعلاقة بين مصالح الجماعات ، وهنا يمكن القول إن الصراع والقوة والسياسة

العامة هي العناصر التحليلية الرئيسية في تعريف السياسة ، ومن ثم أكد كثيرون على أهمية القوة "فالفعل السياسي هو ذلك الذي يتم من منظور قوة وضع آخرون عنصراً آخر موضع الاهتمام الأساسي ، فجد العلامة ديفيد ايستون يؤكد أن السياسة يقصد بها طبيعة السياسة العامة التي تضعها أية جماعة .

وهناك اتجاه آخر في تعريف السياسة على أنها "علاقات القوة بين الناس". "فالسياسة هي السيطرة". كما أن هناك إجماع على اعتبار السياسة "ضرب من ضروب الفن" ، إذ لا بد من وجود "مهارات سياسية" لدى كل من يضطلع بمهمة ممارسة الحكم . وهذه المهارات تزداد عادة من خلال الخبرة العملية ، لكن الخبرة وحدها ليست كافية ، إذ يتعين أن تتوافر عند هؤلاء الأشخاص مميزات أو خصائص فريدة كالقدرة على الخيال الخصب الخلاق وبعد النظر والإلهام والقدرة على بلوغ الغاية وتحقيق الهدف بنجاح من خلال اختيار أنسب وأدق الوسائل ، ومعنى ذلك كله أن السياسة تحتاج إلى نوع من الحكمة العملية . ويؤكد الذين يتبنون هذا المنظور أن تعلم السياسة ومعرفة دروسها لا يتم عن طريق المنطق فحسب ، ولكن يحتاج إلى تطبيق الإلهام أو الاستدلال الحدسي ، ومن ثم يجب على عالم السياسة أن بوجه عناية خاصة إلى "فن ممارسة الحكم" ، على أن يعالج هذا الجانب بنفس عقلية الناقد الفني أو الأديب حين يعنى بمسائل مثل التوازن والانسجام والإلهام والتذوق .

السياسي هو الملك الذي يرتفع بغاية السياسة عن مستوى مجرد فض النزاعات إلى مستوى مغاير - مستوى أن يبقى معه فض هذه الخلافات أمراً لازماً بالطبع ، يلتزم على ضوء العدل وبوحي الحق ضمن إطار منهجية موضوعية مسؤولة واعية . وهذا يعني أن السياسي يرتفع بالسياسة من مستوى "الفن الدجال" إلى مستوى الفن الخلاق العبقري ، فالسياسي بمفهومه الرائع هو ذلك الذي تقترب على يده السياسة أقرب ما تقترب إلى العلم . ويذهب ملحم إلى تعريف السياسة بأنها : "الفض السلطوي للخلافات وهي الحل المطاع للمنازعات - الحل الذي يقدر ، إذا ما تحداه أحد المتنازعين أو جميعهم معاً على فرض احترامه عليهم السياسة هي التسويات المسموعة للخصومات" .

ويصفها آخرون بأنها "التكالب على المكاسب" ، بينما قال عنها العلامة وليام ماكبرايد : "بأنها عمل قذر" ووصف السياسي بأنه "جامع نفايات".

وهكذا يتميز القرن العشرون بظاهرة طغيان "السياسة" على كل شيء ، إلى درجة أن الناس بدؤوا يربطون كل عمل لا أخلاقي بالسياسة .

المحاضرة الثانية : علمية علم السياسة

قبل الحديث عن علم السياسة ، لابد لنا من تعريف العلم بشكل عام ثم نرى فيما إذا كان علم السياسة بشكل علما أم لا ؟

ان كلمة علم تعني للبعض مجموعة من المعارف في مجال معين ولللبعض الآخر مجال من المعرفة يختص بالتكنولوجيا أو الرياضيات أي العلوم الطبيعية ، بينما يرى فريق آخر أن العلم هو المنهج الذي تتبع فيه الخطوات العلمية التي تعتمد على العقل والملاحظة والتجريب للحصول على معرفة في مجال من المجالات.

بهذا التعريف نرى أن للعلم خصائص ، منها :

1. أن يكون للعلم موضوع للبحث .
2. أن يكون للعلم منهجية للبحث.
3. أن يكون هناك تراكم في هذا المجال .

بالفصيل ، أن يكون للعلم موضوع : لا يمكن لأي علم من العلوم أن يوجد دون أن يكون له موضوع بشكل الجوهر الأساس للدراسة ، فعلم الجيولوجيا له موضوع الأرض ، و علم البيولوجيا له موضوع كل الظواهر التي تتعلق بالحياة من الخلية وغيرها من مواضيع أخرى . والسياسة هذا النشاط البشري ، هو ايضا يشكل موضوعاً لعلم يمكن أن يدرس هذا النشاط الإنساني الهادف إلى تنظيم وإدارة امور المجتمع .

اما فيما يتعلق بالمنهج : أي أن كل علم لا بد له من طريقة بحث و منهجية يتبعها الباحثون والعاملون في هذا المجال لدراسة الظواهر المتعلقة بالموضوع سواء كانت طبيعية ام اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية . فالعلوم الطبيعية تعتمد على التجريب و المقارنة ، واستخدام طرق مختلفة لدراسة الظواهر الطبيعية ، كذلك العلوم الاجتماعية لها طرقها في دراسة الظاهرة الاجتماعية بطرق علمية تعتمد على الملاحظة والاستقراء والتجريب .

هذا ويمكن القول أن العلم يختلف عن بقية مصادر المعرفة الأخرى بأنه موضوعي وليس ذاتياً ، أي أن العلم يجب أن يفصل بين الذات و الموضوع ، فالمعرفة الفلسفية على سبيل المثال تقوم على رأي شخصي لا يستطيع فيلسوف آخر أن يبدأ من حيث انتهى الفيلسوف الآخر . بينما في الطرق العلمية الوضعية يمكن لأي باحث في هذا المجال أن يبني على ما سبق ، ولذلك يكون هناك تراكم في هذا المجال ويتم التطور في هذا العلم .

أما بالنسبة للتراكم في علم السياسة ، فإذا ما نظرنا نظرة سريعة إلى الكتب والمجلات الموجودة في المكتبات ، نحصل على الإجابة على سؤال التراكم في علم السياسة . فهناك آلاف ، الكتب والمجلات والدوريات التي تهتم بدراسة الظواهر السياسية ، وكذلك تدرس الجامعات والمؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم علم السياسة كفرع خاص تتفرع عنه مجموعة من الاختصاصات العلمية . مما سبق نجد أن علم السياسة هو علم تتوافر فيه الشروط المسابقة ، من وجود موضوع ومنهجية وتراكم ، ولذلك لم تعد طبيعة هذا العلم محل جدل كبير حول إمكانية دراسة الظواهر السياسية بطرق علمية .

مما سبق أيضاً ، نجد أن السياسة هي علم الحكومة وفن علاقات الحكم ، وتدرس مجموعة الشؤون التي تهتم الدولة ، والطريقة التي يسلكها الحكام ، وبذلك تكون الأسس الموضوعية للعلم قد اكتملت بوجود الشروط المطلوبة لقيام علم مستقل .

والسؤال الآن ، هل تتوافر هذه الشروط في علم السياسة ؟

للإجابة على هذا السؤال لابد لنا من تحديد موضوع علم السياسية المنهجية المتبعة في دراسة الظاهرة السياسية ، ومن ثم نرى فيما إذا كان السياسة والمنهجية ومن ثم نرى فيما إذا كان هناك تراكم في هذا العلم أم لا ؟

من الواضح ان الظاهرة السياسية والسلوك السياسي والمؤسسة السياسية هي موضوع علم السياسة . فالنشاط الهادف للإنسان لتنظيم وإدارة شؤون المجتمع قديم ، ويرى البعض أن هذا النشاط له قوانين او شبه قوانين تحكمه ، ولذلك يمكن أن يكون هناك نماذج من السلوك تتكرر في المجتمع ونماذج من الظواهر لها صفة السياسية ، وبما أن هناك أيضا ظواهر سياسية ولها نوع من النمطية والحدوث و التكرار ، فهي موضوع للدراسة ، والعلم الذي يدرسها يجب أن يكون علم السياسة .

أما فيما يتعلق بالمنهجية ، فعلم السياسة اعتمد طرقاً عديدة في دراسة الظاهرة السياسية . فالبدائيات كانت عبارة عن مجموعة الكتابات التي اتسمت بالصبغة الفلسفية ، والتي كانت تبحث عن العدالة ، وكيف يمكن أن يحصل المجتمع على السعادة والرفاهية ، ولذلك نرى أن الكتابات الأولى تركزت حول مفهوم المدينة الفاضلة والعدالة والحاكم الفيلسوف والشروط التي يجب أن تتوفر في الحاكم كي يصبح حاكماً ، وما هي أفضل أنواع النظم السياسية ، أي أنظمة الحكم . إن هذا النوع من الدراسات يعود إلى الإغريق ، وخير من يمثل هذا المنهج في العمق هو الفيلسوف الإغريقي أفلاطون . أما الاتجاهات الأخرى التي تقوم على الملاحظة والوصف والتحليل ، ومن ثم الملاحظة والتجريب فيتمثل في المنهج الذي يطلق عليه البعض اسم "المنهج العلمي أو المنهج الوضعي" الذي تبلور في القرن التاسع عشر ، والبعد الثاني للسياسة يرى فيها بأنها من الفن والحكم في هذه الحالة.

و "الحكم" في هذه الحالة هو عملية صعبة تعتمد أساساً على الحدس والذكاء ، ومن ثم يجب على عالم السياسة أن يوجه عناية خاصة إلى أن ممارسة الحكم . على أن يعالج هذا الجانب بنفس عقلية الناقد الفني ، أو الأديب حين يعني بمسائل مثل التوازن ، والانسجام والإلهام والتذوق . وإذا كان العلم يحتاج إلى عقلية تركيبية ، فإن الفن يحتاج إلى العبقرية ، ونستطيع أن نجد في أقوال كبار رجال السياسة الذين عرفهم التاريخ ، والذين تحدثوا بوحى من العبقرية السياسية ، مصدراً غنياً للمعرفة السياسية ، و أفكاراً مبدعة حول فن الحكم .

إلا أن هذا الموقف يتطلب تبني نظرة منهجية خاصة نحو علم السياسة ، فمن الضروري أن ندرك هذا العلم بوصفه يحتل مكاناً وسطاً بين الإنسانيات والعلوم الطبيعية ، ومعنى ذلك أن دراسات علم السياسة لا يتعين عليها أن تتجه اتجاهاً مطلقاً نحو جمع المعلومات حول الحكومة

باستخدام الإجراءات العلمية الدقيقة وإنما عليها أن تمنح قدرًا من اهتمامها للطبيعة الإنسانية والحكمة والخيال السياسي ، وأن تستخدم التعاطف الإنساني كأداة رئيسية من أدواتها .

المحاضرة الثالثة : خصائص السياسة

1. إن السياسة تمتاز بالمرونة بسبب الآفاق الواسعة التي تعالج فيها القضايا الإنسانية الشائكة ، فليست المعالجة مقتصرة على الجوانب القانونية و المؤسسة وإنما على الجوانب المتغيرة في الحياة الاجتماعية ، ولذلك ، فإن الحاجة إليها قائمة في كل زمان ومكان ، سواء في حل النزاعات ، أو البحث عن البدائل المرغوبة لدى صناع القرار ، أو التسوية و التحكم والواسطة .
2. السياسة تجمع بين العلم والفن والقوة والقدرة والنفوذ والعقيدة ومن هنا تأتي أهمية الظاهرة السياسية لتنوع طبيعة هذه الظاهرة .
3. إنها متغيرة وليست ثابتة ، لأنها مرتبطة بهذه الظروف المتغيرة والأفكار المستجدة والتأثير المتبادل بينها وبين الإنسان الذي يستمر بالبحث عن الأفضل لذلك تتغير القنوات وتتبدل الآراء السياسية بفعل الاحتكاك بين الأفراد والجماعات والدول .
- انها تصارعية من ناحية ، وتعاونية من ناحية أخرى سواء على صعيد الفكر السياسي أو على صعيد الممارسة السياسية للأفراد والجماعات .
4. وأسباب الصراع والتعاون كثيرة ومختلفة وهي مادية ومعنوية ، مرتبطة بالقدرة والقوة والنفوذ ، والسعي إلى الحكم والسيطرة وتحقيق المصالح المتنافرة والمكاسب المختلفة لكل طرف من الأطراف .
5. السياسة لها طبيعة سلمية فهي لا تلجأ لاستخدام العنف وإذا لجأت إلى العنف تتحول من نطاق السياسة إلى نطاق الحرب ، ولكن السياسة تلجأ إلى التهديد باستخدام القوة ، وإلى التأثير على الآخرين لتحقيق المصالح الوطنية .

المحاضرة الرابعة : وظائف السياسة

إن الغاية من السياسة كما يراها بعض المفكرين هي :

1. الخير العام :

مما لا شك فيه أن الخير العام يعد من أهم أهداف السبيل في أي مجتمع من المجتمعات . إذ يتضمن أمن وسلامة الفرد والجماعة والدولة وسعادتهم ورفاهيتهم ، فقد كان سبب البحث عن السعادة هو المحور الأساسي لدراسة السياسة منذ أيام الإغريق وحتى عالمنا المعاصر ، وقد جهد الفلاسفة في توضيح غاية السياسة منذ أفلاطون ، الذي يعتقد بان الحاكم يجب أن يكون عالماً وفاضلاً و فيلسوفاً لكي يقود الناس إلى الفضيلة والكمال والسعادة . وقد نهج أرسطو نفس المنهج في البحث عن العدالة والحاكم العادل ، ولكن بطريقة واقعية من خلال الممكن ، وتوفير الحياة الفضلى للجميع ، ودعا إلى تقيد الحاكم بالقانون منعا للاستبداد ، وأعلن أن هدف التنظيم السياسي هو تحقيق الخير ونشر الفضيلة و إتاحتها أمام الأفراد لكي يبلغوا أفضل حياة ممكنة . كذلك أكد العلماء والفلاسفة المسلمون أن الغاية من السياسة هي تحقيق الخير العام ولذلك طرح الكثير منهم تصوراتهم للدولة والحاكم ، وكان الفارابي في مقدمة من دعا إلى المدينة الفاضلة والحاكم العالم الذي يتمتع بمواصفات عالية وتمييزة كالمعرفة بأحكام الدين والعلم والرأي والأخلاق والشجاعة . بالإضافة إلى الفارابي ظهر فلاسفة و علماء مسلمون أمثال ابن سينا الذي تبع افكار الفارابي.

ويصف ابن خلدون السياسة بأنها صناعة الخير العام ، وقد رجح خيرها على شرها واصفاً الإنسان بانه إلى الخير أقرب .

2. الوصول إلى السلطة والنفوذ :

وهو الغاية الثانية من السياسة ويعتبر من المسلمات الآن ، أن جميع الأفراد والأحزاب السياسية تسعى إلى السلطة عبر الوسائل الديمقراطية وصناديق الاقتراع ، أو بالوسائل غير الشرعية الانقلابات العسكرية .

ويرى البعض بأنه غالباً ما تكون الأهداف الأساسية للسياسة خدمة الشعب وتحقيق مصالحه والحفاظ على أمنه وسلامته ولكن تسلط بعض الحكام يجعل هذه الأهداف تغيب وتصبح مسألة ثانوية مقابل شهوة الحاكم وحبه للبقاء في السلطة.

3. تحقيق المصالح المشتركة :

من المعروف أن العملية السياسية داخل المجتمع تمثل مجموعة من التفاعلات بين مجموعة من الرغبات والاتجاهات ، ففي حين نجد على سبيل المثال بعض الجماعات تسعى إلى تحقيق هدف معين مثل تحسين أداء القطاع العام عن طريق الخصخصة وإيجاد المنافسة بين القطاع العام والخاص ، ونجد فريقاً آخر يريد الإبقاء على القطاع العام والمحافظة عليه ، لأنه يأوي نسبة كبيرة من العاملين ، كذلك نجد أن بعض القوى السياسية والاقتصادية في مجتمع معين تريد الانفتاح على النظام العالمي ، البعض الآخر يريد الحماية للصناعات المحلية . فالسياسة تأتي كوسيلة أساسية لحل مثل هذه الصراعات التي تخلق في مكانها التعاون للمصلحة العامة . كذلك على المستوى الدولي يخدم اتفاق مجموعة من الدول على إقامة علاقات تعاون وتحالف بينها مصلحة هذه البلدان جميعاً.

4. تحقيق السلام والوئام والوفاق :

كما ذكرنا سابقاً ، فإن السياسة لها غاية سامية أخرى وهي تحقيق التعايش بين الأفراد والجماعات والدول المختلفة في أفكارها ومبادئها وممارساتها ، واحترام كل طرف قناعات الطرف الآخر وتوجهاته ، لا سيما أن كل طرف لا يستطيع أن يلغي الآخر .

5. تحقيق الازدهار والرفاهية والسعادة :

ان تحسين أداء الأفراد والمؤسسات واعتماد التنظيم الإداري و الجماعي في المجتمع يعد أمراً ضرورياً لاستمرار الحياة الاجتماعية وتحقيق الازدهار والرفاهية . فالسياسة تقدم الوسيلة التي من خلالها يختار المجتمع النظام السياسي والاقتصادي الذي من خلاله يسعى إلى تحقيق الرفاهية والسعادة لأفراده سواء أكان هذا النظام رأسمالياً يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، أم اشتراكياً يقوم على الملكية العامة الأدوات الإنتاج.

لذلك ، تعدّ السياسة الناجحة قادرة على توفير كل مستلزمات النجاح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه الأفراد والجماعات وتنظيمهم ، وتشريع القوانين والأنظمة لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع كي يتم التقدم والإبداع والبناء الحضاري في ظل استقرار المجتمع .

6. حل الخلافات بالطرق السلمية :

السياسة حاجة من حاجات المجتمع البشري وضرورة رئيسية للتأليف والتوفيق بين المصالح المتنازعة في المجتمع وصولاً إلى حالة سلمية ومستقرة بين الأفراد ، أما الحرب فهي حالة الاستثناء رغم انتشارها .

والسياسة كفيلة بإيجاد وسيلة لجميع الأطراف المتنازعة في حوار لإزالة اسباب الخلاف وإيجاد طرق بديلة لحل النزاعات بالطرق السلمية . هذا على الصعيد الخارجي ، أما على الصعيد الداخلي فمن المعروف أن أغلب المجتمعات تتكون من جماعات ومراكز قوية ذات انتماءات وهويات مختلفة ، وبذلك تكون المصالح في أغلب الأحيان مختلفة . هذه الانتماءات المختلفة سواء أكانت دينية أم عرفية فهي تشكل نقطة صراع أو اختلاف ، فالسياسية تلعب دوراً هاماً في إيجاد طرق وتسويات لحل هذه النزاعات المختلفة ، حيث يعتبرها البعض المحل المطاع للمنازعات والتسويات المسموعة للخصومات .

7. البحث عن الحقيقة :

لقد كانت دائماً الحقيقة الهدف الأساسي للبحث في السياسة منذ القديم ، فقد ركز الفلاسفة دائماً على البحث عن الحقيقة وجعلوها جوهر اهتمامهم ، لأن الحقيقة تحرر الإنسان بالمعرفة ، وبالحقيقة يتم تحسين المصير الإنساني ، فالعلاقة بين المعرفة السياسية وتوظيفها لصالح الإنسان وتحريره من كل القيود ليسيطر على البيئة المحيطة به ، وكذلك لتذليل جميع الصعوبات التي تواجهه . هذه العلاقة هي الركيزة الأساسية للسياسة .

8. المراجعة المستمرة للمسلمات :

من الواضح أن ممارسة السياسة بالطرق الشرعية ، ودراسة السياسة بالطرق العلمية تساعد على مراجعة المسلمات والأنظمة السياسية بنظرة نقدية نابعة من الواقع و البحث دائماً عن أفكار جديدة تلائم المستجدات الحياتية ، وهذا يتطلب المشاركة الجماعية من خلال التعددية السياسية وحرية الأحزاب وحرية القول والفعل .

9. تحقيق إنسانية الإنسان

إن الإنسان كان وما زال المحور الأساسي ليس فقط لعلم السياسية بل للنشاط السياسي أيضا ، فالسياسية هي علاقة الإنسان بالإنسان الآخر ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم . ولذلك فالسياسة تسعى لتحقيق إنسانية الإنسان من خلال تنظيم العلاقة بين الرئيس والمرؤوس لخدمة المصلحة العامة وخدمة الفرد وتساعد على تحقيق ما يتمناه .

10. تعزيز روح المواطنة :

تساهم السياسية في خلق روح المواطنة و تطويرها وتعزيزها ، من خلال التركيز على القيم النبيلة والدفاع عن الوطن والتضحية في سبيله ، والمشاركة في الأعمال التي تهم الشعب بشكل عام ، وأداء الواجبات والتمتع بالحقوق ، وحث الفرد على الالتزام الأخلاقي بقضايا الوطن والأمة .
وبتعزيز روح المواطنة ، وإيجاد ثقافة سياسية جديدة تكون أساساً لبناء نظام يتم معه حكم الشعب نفسه بنفسه .

11. الإعداد للوظائف :

الاهتمام بالسياسة شيء ضروري كما ذكرنا لتنشئة جيل واعٍ مسؤول ، هذا وإعداد أفراد للوظائف العامة ، فدراسة العلوم السياسية وإنشاء المعاهد والمراكز والجامعات لتقديم المعرفة السياسية يساعد على تأهيل الأفراد للعمال في الوظائف العامة ، سواء الداخلية أو الخارجية.
مما سبق نجد أن السياسة لها اهداف وغايات محورها الفرد الإنسان ، الذي يسعى من خلال المعرفة السياسية إلى السيطرة على البيئة المحيطة به من أجل التصدي للصعوبات و خلق مناخ ملائم للإبداع ، كذلك السياسة تعطي الإنسان الفرصة لإيجاد نظام سياسي يقوم على احترام حقوق الإنسان ، والحريات العامة للجميع ، كي ينعم الفرد والمجتمع بالرفاهية والسعادة ، وهي الغاية الأساسية للإنسان منذ القديم وحتى الآن . من هذا نجد أن السياسة هي فعلا صناعة الخير للجميع ، وهي النشاط الذي يرقى بالإنسان إلى مراتب عالية ، وهي التنظيم والإدارة ، وهذه الميزات هي التي تفرق وتميز الإنسان عن سائر الكائنات الحية الأخرى .

المحاضرة الخامسة: موضوعات علم السياسة

ان الموضوعات المتعلقة بالعلوم السياسية كثيرة وواسعة فنجد على سبيل المثال المفردات التي أقرها نخبة من علماء السياسة في منظمة اليونسكو في عام 1948 ، وهي :

1. النظرية السياسية : وتتضمن دراسة جميع النظريات التي وضعت تحديد علاقة الفرد بالدولة ، ومدى خضوعه لها ودراسة الأفكار السياسية وتاريخها وتطورها عبر الزمن.

2. المؤسسات السياسية : وتضم كل مما يلي :

أ. الدستور .

ب. الحكومة المركزية .

ت. الحكومة الإقليمية .

ث. الإدارة العامة .

ج. وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية .

ح. المؤسسات السياسية المقارنة .

3. الأحزاب والفئات والرأي العام ، وتضم :

أ. الأحزاب السياسية ودراساتها وكيفية تكوينها ومدى قوتها في الحياة العامة .

ب. الفئات والجمعيات .

ت. المشاركة السياسية للمواطن في الحكومية و الإدارة .

ث. الرأي العام ، أي دراسة الرأي العام وكيفية تكوينه وطرق قراته وقياسه وتوجيهه .

4. العلاقات الدولية ، وتضم :

أ. السياسة الدولية .

ب. التنظيمات و الإدارات الدولية .

ت. القانون الدولي .

ومن الجدير بالذكر أن هذه القائمة تعتمد في اغلب الجامعات والمؤسسات التعليمية في العالم مع بعض الإضافات والاجتهادات الخاصة بالدولة والمجتمع كما تراه الجامعة صاحبة الاختصاص ، أما موسوعة العلوم السياسية فقد طرحت مواضيع عدة أهمها :

1. الفلسفة السياسية : تشكل الفلسفة السياسية جزءا من التراث في العلوم السياسية فمنذ أفلاطون وحتى اليوم كانت الفلسفة السياسية التي تركز على القيم و على بعض المفاهيم مثل المدينة الفاضلة والعدالة من المواضيع الأكثر رواجاً في القرون الماضية .

2. العملية القانونية - القضائية : وهي تركز الباحث على القوانين والدساتير.

3. الإجراءات التنفيذية : تهتم هذه الدراسات بالعمليات البيروقراطية والتي من خلالها يتم تنفيذ السياسات العامة . فسواء أكان الحاكم رئيساً أم ملكاً فهو رجل دولة عليه مهام لتنفيذها ولذلك توجد بيروقراطيات لمساعدة رجل الدولة للقيام بمهامه وتشكل هذه المؤسسات أو الديمقراطيات الموضوع الأساسي للدراسة لبعض المتخصصين في مجال العلوم السياسية .

4. التنظيم الإداري :

هذا الفرع تطور من الحاجة إلى تنظيم امور الإدارية في الدولة والى أن اصبح الآن فرعاً خاصاً يسمى الإدارة العامة .

5. الدراسات المتعلقة بالسياسات التشريعية :

هذه الدراسات تركز على الجانب التشريعي من الحكومة ، أي علاقة السلطة التشريعية بالسلطات الأخرى ، مبينة عمل كل منها وعملية الانتخابات للسلطة التشريعية والتمثيل السياسي في الدولة والمجتمع .

6. الأحزاب السياسية وجماعات الضغط :

يذهب اهتمام هذه الدراسات إلى القوى السياسية الفاعلة في المجتمع وتأثيرها على العملية السياسية ، وعلى اتخاذ السياسات ووضع القرارات وأدوات تنفيذها.

7. الرأي العام :

يهتم هذا الجانب من الدراسات بالأراء والاتجاهات والمعتقدات وأثرها على السياسة العامة ، وقد برز هذا الاتجاه وتطور مع المدرسة السلوكية .

8. التنشئة السياسية والثقافة السياسية :

يركز أصحاب هذه الدراسات على أهمية التنشئة السياسية المباشرة وغير المباشرة لتكوين وعي المواطن ، وإيجاد ثقافة سياسية متطورة تواكب أهداف المجتمع في السعي للسعادة والرفاهية .

9. السياسات المقارنة :

على الرغم من قدم هذه الدراسات التي بدأت مع أرسطو في المقارنة بين الدساتير لدول المدينة ، إلا أن هذا الجانب من الدراسات السياسية تطور بشكل كبير خلال القرن العشرين ، وأصبحت الى اتهامات متعلقة بالنظم السياسية المقارنة ، وبالسياسات المقارنة نظرا لأهمية ودور المقارنة بين مختلف الأنظمة السياسية .

10. التنمية السياسية :

برز الاهتمام بالتنمية السياسية ، وخاصة في دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، بعد نيل العديد من هذه الدول لاستقلالها ، وحاجتها إلى برامج في التنمية السياسية لتحريك عجلة التطور والإصلاح السياسي في هذه البلدان .

11. السياسة الدولية :

تعتبر من أهم مجالات علم السياسة ، حيث أصبح لها فروع واختصاصات ، مثل المنظمات الدولية والقانون الدولي والاقتصاد السياسي الدولي ، نظراً لأهمية العوامل التي تهتم بها هذه الدراسات .

12. المنهجية في العلوم السياسية :

يثير هذا الجانب من الدراسات جدلاً بين أساتذة العلوم السياسية حول المنهجية والطرق المتبعة في البحث العلمي ، وقد دخل هذا الجدل مرحلة متطورة وجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، حيث برزت الاتجاهات المسماة النقدية ، أو ما بعد الوضعية في دراسة العلوم الاجتماعية بشكل عام ، والعلوم السياسية بشكل خاص .

في حين ارتأت الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في عام ١٩٧٣ أن تحدد مواضيع علم السياسة كما يلي :

1. المؤسسات السياسية والسلوك السياسي و يتضمن :

- أ. تحليل النظم بعينها والنظم الفرعية .
- ب. عمليات صنع القرار .
- ت. النخب والنخب المعارضة .
- ث. المشاركة السياسية الجماهيرية والتواصل .
- ج. الأحزاب والحركات الجماهيرية والاتحادات و النقابات .
- ح. التنمية السياسية و التحديث السياسي .
- خ. القيم والإيديولوجيات نظم الاعتقاد ، الثقافة السياسية .

2. القانون الدولي والمنظمات الدولية والعلاقات الدولية وتتضمن :

- أ. القانون الدولي .
- ب. المنظمات الدولية .
- ت. السياسة الدولية .

3. المنهجية ، وتتضمن :

- أ. أساليب الحاسب الآلي .
- ب. تحليل المضمون .
- ت. نظرية المعرفة وفلسفة القيم .
- ث. التعميم التجريبي .
- ج. جمع البيانات الميدانية .
- ح. القياس وبناء المقاييس .
- خ. بناء النماذج .
- د. التحليل الإحصائي .
- ذ. نظم و تحليل المسح .

4. الاستقرار وعدم الاستقرار والتغير السياسي :

- أ. التعديل والانتشار الثقافي .
- ب. الشخصية والدافعية .
- ت. القيادة والتجنيد السياسي .
- ث. التنشئة السياسية .
- ج. الثورة والعنف .
- ح. المدارس و التعليم السياسي .
- خ. التدرج الاجتماعي والاقتصادي .

5. السياسة العامة وتتضمن :

- أ. نظرية السياسية العامة .
- ب. قياس السياسة العامة .
- ت. السياسة الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي .
- ث. العلم والتكنولوجيا .
- ج. الموارد الطبيعية والبيئية .

- ح. التعليم .
- خ. الفقر والرفاهية
- د. السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية .

6. الإدارة العامة وتتضمن :

- أ. البيروقراطية .
- ب. الإدارة المقارنة .
- ت. التحليل الإداري .
- ث. نظرية التنظيم والسلوك التنظيمي .
- ج. إدارة الأفراد .
- ح. التخطيط والبرمجة والموازنة .
- خ. السياسة والإدارة .
- د. تحليل النظم .

7. المؤسسات والعمليات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية ، وتتضمن :

- أ. المحاكم والسلوك القضائي .
- ب. الانتخابات و السلوك التصويتي .
- ت. السياسة الاثنية (العرقية) .
- ث. الهيئات التنفيذية .
- ج. جماعات الضغط .
- ح. العلاقة بين المؤسسات الحكومية .
- خ. الهيئات التشريعية .
- د. التاريخ السياسي والدستوري .
- ذ. الأحزاب السياسية في أمريكا .
- ر. القانون العام
- ز. الراي العام .

س. حكومة الولايات والحكومات المحلية .

ش. السياسة الحضرية .

على الرغم من شمولية هذه القوائم إلا أنها افتقرت إلى مواضيع عديدة أخرى ، مثل الجغرافية السياسية ، وعلم الاجتماع السياسي ، وعلم النفس السياسي ، و مواضيع أخرى .
(المحاضرة 6 و 7 غير داخله في الامتحان ولمن يرغب الاطلاع عليها كمعلومات يمكن تنزيلها من البروفایل)

المحاضرة الثامنة : علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

لعلم السياسة علاقة بكثير من العلوم الأخرى ، كعلم الاجتماع ، التاريخ ، القانون ، الديمغرافية ، الاقتصاد ، والجغرافية ، وهي الآتي :

أولاً : علاقة علم السياسة بالاجتماع

تعد السياسة إحدى مميزات التنظيم الاجتماعي ، لأن الغاية الأساسية للسياسة هي تنظيم المجتمع وتوطيد وجوده ، وإن الأنظمة والمؤسسات السياسية لا تنشأ إلا في الوسط الاجتماعي ، وأن أي نظام لا يأخذ المعطيات الاجتماعية خاصة التركيبة الاجتماعية ، بعين الاعتبار لا يدوم طويلاً ، لذلك فإن تطوير المجتمع وتطور الأنظمة السياسية مترابطان جدلياً .

ولا تستقر المؤسسات السياسية إلا بعد أن يكون المجتمع قد قطع شوطاً بعيداً في الاستقرار ومن ناحية أخرى فإن القوى السياسية التي تتنافس على السلطة داخل المجتمع في قوى اجتماعية ميسرة أي اجتماعية المنشأ ، سياسية الأهداف التي تسعى لتحقيقها .

بالمقابل فإن علم الاجتماع يهتم بكافة أنماط السلوك الاجتماعي ، كالعادات والتقاليد والقيم ، ومنها السلوك السياسي كونه سلوكاً اجتماعياً ، وقد نشأ علم السياسة كجزء من علم الاجتماع ، والسياسة كنشاط اجتماعي تنطلق من المجتمع بتركيباته المختلفة . الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية .

إن العلاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع متبادلة ووثيقة مما ساعد في ظهور علم الاجتماع السياسي ، الذي يعبر عن الأسلوب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نطاق المجتمعات .

إن عالم السياسة لا يمكن أن يدرس الظاهرة السياسية بشكل مجرد وبعيد عن الوسط الاجتماعي ، ولا يمكن له دراسة الحياة السياسية في بلد ما عبر دراسة مجردة للقواعد الدستورية التي يركز عليها النظام السياسي ، دون العودة إلى دراسة الواقع الاجتماعي الذي انبثق منه هذا النظام ومن جهة أخرى ، فإن عالم الاجتماع أثناء دراسته للظواهر الاجتماعية فإنه يواجه ظواهر سياسية لا يمكنها أن تتجسد إلا في إطار اجتماعي ، إن علم السياسية

وعلم الاجتماع يتبادلان التأثير أيضا في مجال الجماعات ، حيث يستفيد علم السياسة من أبحاث علم الاجتماع في هذا الإطار ، وخاصة حول عوامل تماسك القيادة ، ومعرفة اتجاهات الرأي العام والأحزاب والانتخابات ، بالمقابل فان علم الاجتماع يستفيد من الأبحاث السياسية وتفسيرها العلمي لأوجه السياسة لبعض الظواهر الاجتماعية ، كتحليل النخب السياسية مثلا. إن المجتمع هو الوعاء و القاعدة التي تعيش عليها الأفكار السياسية ، وان أي تغيير في المجتمع وقواه الاجتماعية ينعكس على الأفكار والنظريات السياسية .

ثانياً : علاقة علم السياسة بعلم التاريخ :

لا يمكن فصل الواقع السياسي عن جذوره التاريخية ، فالحوادث السياسية تعد من أهم الموضوعات التي يهتم بها علم السياسة ، وذلك لمعرفة المصدر الرئيسي للأفكار والنظريات السياسية قديماً وحديثاً ولمعرفة ظروف نشأتها . فالظاهرة السياسية تنشأ وتتطور في سياق التطور التاريخي للمجتمع ، وأن دراسة الماضي تسهم في كشف حقيقة الحاضر ، فالباحث السياسي لا يستطيع فهم المؤسسات السياسية والبنية السياسية دون الرجوع الى سياقها التاريخي ، الذي نشأت وتطورت في ظله وذلك لاكتشاف الأسباب السياسية الكامنة وراء الأحداث ، كشف القوى المحركة للحروب والثورات والتطورات الاجتماعية .

ان التاريخ السياسي للأمم والشعوب ، هو سياسة الماضي ، لأنه يتضمن المعالجة المنظمة للأحداث السياسية ، سيما وأن معظم التاريخ المدون هو تاريخ سياسي للملوك والحكام وعلاقاتهم مع بعضهم ، والقليل منه هو تاريخ الشعوب وعاداتها وتقاليدها وثقافتها وأحوالها المعيشية وحياتها العامة ، وحتى هذا القليل منه يخضع للجانب السياسي ، ولهذا السبب نقول إنه يمكن للباحث السياسي أن يستفيد في استخلاص العبر والاقتباس منها لكن بحذر ومتجنباً المبالغات فيه و متنبهاً لدور الأهواء والرغبات في سرد التاريخ السياسي .

كما أن هناك كثير من الأحداث والوقائع كانت مصدراً لكثير من النظريات السياسية ، مثلاً كل الأبحاث السياسية حول الأمن والسلم كتبت أثناء الحروب والثورات والفتن ، وبالمقابل أدت بعض النظريات والأفكار إلى المساهمة في قيام أحداث تاريخية ، مثل أفكار روسو ومونتسكيو

وغيرهم والتي دفعت بالشعب الفرنسي إلى القيام بثورة 1789. إن أفكار الصراع الطبقي ،
والحرية والعدالة أدت إلى قيام الثورة الروسية في عام 1917.

وان التاريخ يضع لدى الباحثين كماً هائلاً من التجارب التاريخية من اجل استنباط قوانين
سياسية أو نظريات سياسية تحكم الواقع و تتنبأ بالمستقبل ، خاصة وأن الاضطرابات
السياسية والثورات والأزمات والأحداث السياسية تشكل مادة أولية للباحث السياسي ، وكذلك
دراسة العوامل السياسية والتيارات السياسية التي أثرت في كل مرحلة من مراحل التاريخ . يهتم
بها الباحث السياسي لمعرفة العلاقات التي كانت قائمة بين الحكام والمحكومين ، أي العلاقات
السلطوية التي تعتبر المحرك الأساسي للحياة السياسية .

هذا ، ويعتقد البعض إن التاريخ يعيد ذاته ، والحقيقة غير ذلك ، لأن تماثل الظروف والعوامل
مع مثيلاتها في الوقت الحاضر نسبياً ، وبذلك يمكن التنبؤ بما سيحدث بشكل تقريبي . إن
العلاقة المتبادلة بين التاريخ والسياسة أنتجت فرعاً علمياً جديداً هو علم التاريخ السياسي .

المحاضرة التاسعة

ثالثاً : علاقة علم السياسة بالقانون

لكي تتبين علاقة علم السياسة بالقانون لابد لنا من أن نعرف القانون أولاً :

القانون هو عبارة عن مجموعة من القواعد الحقوقية التي تنظم الروابط الاجتماعية و سلوك
الأفراد في المجتمع ، إن كل مخالفة لهذه القواعد يستلزم جزاء ، وهذه القواعد ضرورية لتحقيق
العدالة والمساواة وإلزام الأفراد على طاعتها لانتظام المجتمع فالمعطيات الحقوقية تؤثر بشكل
مباشر في الواقع السياسي وتتأثر بمعطياته ، لأن النظام السياسي بالأساس يرتكز على
مجموع قواعد حقوقية ، وترسم هذه القواعد بدورها إطار عمل سياسة الدولة وتحدد الأسس
التي تحكم عملها ، وشكل النظام السياسي وصلاحيات المسؤولين من جهة أخرى .

إن الدستور الذي يتكون من عدة قواعد قانونية يوزع الصلاحيات على المؤسسات الرئيسية في الدولة ، وذلك عبر تحديد وظيفة كل منها سواء أكان تشريعية أو تنفيذية أو قضائية . إن الدستور يحدد العلاقات التي تربط هذه المؤسسات فيما بينها ، وعلى هذه العلاقات يتحدد نوع النظام السياسي (برلمان - رئاسي - شبه رئاسي) . كما يحدد الدستور طريقة اختيار الحكام ، بالانتخاب او بالوراثة ، ومنه يتحدد مدى مشاركة الشعب في السلطة فتكون السلطة إما ديمقراطية أو استبدادية .

إن قاعد اللعبة السياسية في أي بلد يحددها الدستور ، وذلك عبر تحديده صلاحيات كل مؤسسات الدولة ، وخاصة فيما يتعلق بقانون الانتخابات ، فلحجم الدوائر الانتخابية ونظام الاقتراع والأمور الإجرائية المتعلقة باستخدام الإعلان وسقف الإنفاق المالي والإعلام دور أساسي في تحديد التحالفات ، وحجم التمثيل في مختلف المجالس ، وتحقيق التوازن السياسي .

إن القواعد الحقوقية تحدد حقوق وواجبات المواطن تجاه الدولة ، و بواسطتها تستطيع السلطة السياسية بسط سيطرتها على كافة أرجاء الوطن ، وتحقيق الامن والاستقرار والسلام الاجتماعي ، والقضاء على التناقضات الاجتماعية .

ايضا تتضمن القواعد الحقوقية القانون الدولي العام الذي يؤطر علاقات الدولة مع الدول الأخرى ، أي ينظم تلك العلاقات في أوقات الحرب والسلم ، وكيفية معالجة المشاكل الدولية والتي هي جزء لا يتجزأ من السياسة . من ناحية أخرى فان السلطة السياسية هي صاحبة الشأن في إصدار القواعد القانونية فالقانون يعبر عن واقع اجتماعي وسياسي ، ويعكس أنماط العلاقات السائدة بين الأفراد والجماعات في المجتمع كما يعبر عن موازين القوى بين مختلف فئات المجتمع وتركيبته السياسية .

إن القوانين يضعها ويشرعها نواب لهم توجهات وممارسات خاصة بهم ، ولديهم خلفيات اجتماعية وسياسية ، فتأتي القوانين ترجمة لواقع سياسي ، وتهدف إلى تحقيق غاية ما في الشأن السياسي ، بمعنى أن الأهداف السياسية البعيدة والقريبة تنجيد بقوانين.

أن أثر المعطيات السياسية على القوانين يظهر بشكل بارز عند حصول التحولات السياسية الكبرى ، أي زمن الثورات الشعبية والتي تصنع ثورة في عالم القانون واكبر مثال على ذلك والثورة الفرنسية التي قامت عام ١٧٨٩ ، والتي ألغت قوانين الإقطاع ، وألغت قوانين ليبرالية ديمقراطية مكانها. والثورة الروسية الاشتراكية لعام ١٩١٧ ، التي ألغت النظام الإقطاعي القيصري ، وألغت محله القوانين الاشتراكية .

إن الدول المتقدمة تقنن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بمجموعة من التشريعات المستمرة حسب الحاجة إليها وفي ضوء المستجدات العلمية والإنسانية ، بينما الدول النامية فتكون اقل ممارسة إلى القوانين ، وأكثر ممارسة للأعراف والتقاليد المحلية.

رابعاً : علاقة علم السياسة بالديمقراطية :

يعدّ الشعب مصدر السياسة و أداة عملها ، ومن الطبيعي أن تقوم علاقة وطيدة بين علم السياسة و الديمغرافيا ، وقد أشار إلى ذلك كل من أرسطو وأفلاطون . ومن بعدهما روسو و مونتسكيو .

إن التكوين البشري لشعب من الشعوب يلعب دورا بارزا في تحديد بنية المجتمع السياسي وشكل الدولة. فالدول ذات الشعوب المتنوعة الأعراق والاثنيات والقوميات تنعكس هذه التركيبة على مؤسساتها الدستورية ، وغالباً ما يكون نظامها السياسي فيدرالياً ، وهذه الدول منها ما يوفق بتحقيق التماسك والاستقرار عبر المرونة السياسية ، ومنها لا يوفق بسبب تصلب المواقف من قبل الجماعات ، والتناحر والاستعلاء من قبل البعض الآخر . كما أن للتحركات السكانية أثراً بالغاً على القاعدة الاجتماعية للسلطة. بعد الثورة الصناعية وظهور التكتلات والتجمعات العمالية الكبرى ، انتشرت الأيديولوجيات اليسارية في أوساطها ، وأصبحت هذه التجمعات تشكل عامل خوف لبعض القوى السياسية المناوئة لها . ومن جهة أخرى ، تتأثر بنية الأحزاب بالمعطيات الديمغرافية من خلال الصراع بين الأجيال الشبابية وكبار السن حول تحديد الاتجاهات السياسية ، حيث يميل كبار السن للمحافظة على اتجاهات الأحزاب بينما الشباب يميلون للتجديد والتحديث .

إن تزايد عدد السكان في دولة ما قد يصبح مصدر قلق للدول المجاورة ، مثلما حدث في ألمانيا واليابان 1939 - 1945 مما أدى إلى حروب توسعية على حساب الدول الأخرى .

ويرى باحثون ان زيادة عدد النساء على الرجال في الهيئة الناخبة في أمريكا قد اثر بشكل عام على الانتخابات لصالح القوى المحافظة في إشارة إلى اثر الواقع السكاني على الانتخابات.

هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فانه لابد للقرارات السياسية من أن تأخذ المعطيات الديمغرافية بالاعتبار ، حين وضع خطة اقتصادية ، اجتماعية وصحية وبالأخص الدراسات الإحصائية التي يقدمها علم الديمغرافيا ، هذا ، وتضع الدول في سياستها خططا لتحقيق توازن سكاني بين الريف والمدينة ، عبر تنمية البنى التحتية من كهرباء وصحة ومواصلات وفرص عمل ، كما تعتمد هذه الدول إلى تنظيم النسل وأحياناً إلى الحد منه ، إذا عانت من كثافة سكانية أو اضغظ سكاني كما هو الحال في الهند ، بينما بعض الدول تشجع النسل ، إذا عانت من قلة النسل كما هو الحال في فرنسا مثلاً .

المحاضرة العاشرة :

خامساً : علاقة علم السياسة بالاقتصاد :

إن العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة شديدة الارتباط و التأثير المتبادل ، فالموقع الذي تحتله المشاكل الاقتصادية والمالية في نشاط الدولة والأفراد هو خير دليل على العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد . فالإقتصاد يهتم بالجهود التي يبذلها المواطن من أجل إشباع حاجاته المادية ، وهذه الجهود ذاتها تخضع للضوابط والقواعد السياسية التي يقوم عليها المجتمع ، وبالمقابل هذه الضوابط والقواعد تتأثر بالمعطيات الاقتصادية .

وربما هذا ما دعا الماركسية إلى إنكار وجود ظواهر سياسية قائمة بذاتها واعتبار الدولة ظاهرة ثانوية مرتبطة بالبنية الاقتصادية ، وإن القدرة السياسية ظاهرة اقتصادية طبقية وأداة لسيطرة طبقة على أخرى ، وإن الدولة وليدة التناقضات الطبقية وتزول بزوالها . والحقيقة ، مهما كان تأثير الإقتصاد في السياسة كبيراً لا يمكننا تفسير الظاهرة السياسية تفسيراً وحيد الجانب ، كما انه لا يمكننا القبول بالنظرية الليبرالية القائلة بفصل السياسة عن الإقتصاد . وبدعم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي لأن الواقع أثبت دور وأهمية تدخل الدولة في الإقتصاد وخاصة أثناء فترة الأزمات الاقتصادية .

ان للمعطيات الاقتصادية أثراً بارزاً على السياسة ، سواء أكان على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي ، وللعوامل الاقتصادية دور بارز في إعطاء النظام السياسي مميزات خاصة ، فالدول الغنية تميل عادة إلى اعتماد أنظمة ليبرالية ، وبينما الدول الفقيرة تكون الأكثر ملائمة لإقامة أنظمة استبدادية بسبب شح الموارد الاقتصادية ، أو سوء توزيع الثروة الاقتصادية . وإلى جانب ذلك فان النظم السياسية منذ القدم ارتبطت بالأوضاع الاقتصادية فيها ، فقد اقترنت الأنظمة الحكم الملكية المطلقة بوجود النظام الإقطاعي . بينما ترادفت النظم السياسية البرجوازية مع أنظمة الحكم الدستورية المقيدة . وفي بداية العهد الاستعماري ، كانت الطبقة الرأسمالية و البرجوازية تفرض على حكوماتها التوسع الاستعماري بحثاً عن المواد الأولية

والأسواق التجارية ، ولذلك اتبعت سياسة بناء جيوش قوية حديثة و إرسال البورج الحربية والسفن الحماية رعاياها ، ومنع الدول الأخرى من منافستها في مختلف القارات .

إن الازدهار الاقتصادي يساعد على الاستقرار السياسي ، بسبب الحد من موجة المطالب الاستجابة لدعوات التغيير ، بينما تساعد الأزمات الاقتصادية على حصول تغييرات سياسية كبيرة وجذرية .

ومن ناحية أخرى فإن للموارد الطبيعية أثراً في رسم سياسة الدول الخارجية وتحديد نفوذها ، فالدول الغنية بمواردها الطبيعية هي الأكثر تحراً في علاقاتها الخارجية من الدول التي تفتقر لهذه الموارد .

وعلى الرغم من أهمية الاقتصاد في السياسة ، فإن هناك تأثيراً للسياسة على الاقتصاد كثيرا ما تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي عبر القوانين والتشريعات التي تحقق الهدف الاقتصادي في زيادة ثروتها وقوتها ، وفي استغلال الموارد المختلفة لإشباع حاجات السكان من السلع والخدمات . وتكون وظيفة الدولة في النظام الاشتراكي واسعة وتتدخل في كل مجالات الاقتصاد والادارة والاستيراد والتصدير وغيرها . أما في الدول ذات النظم الرأسمالية فإن تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي يكون جزئياً بسبب قانون السوق والمنافسة الحرة .

ان تدخل الدولة في المجال الاقتصادي يتدرج من حد أدنى يبدأ من وضع القوانين التي تنظم وتفرض الضرائب ، وسن التشريعات المتعلقة بالملكية العقارية و الشركات والتجارة ، ورسم سياسة إنمائية شاملة إلى حد أقصى يقضي بتوجيه الاقتصاد توجيهاً مباشراً ، وذلك وفقاً للإيديولوجية التي يرتكز عليها النظام السياسي ، سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية .

ان حماية النقد الوطني هي من أولى مهمات الدولة ، وحتى أكثر الأنظمة مغالاة في الليبرالية تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لحماية النقد من تدني قيمته . كما أن السلطات العامة تضع سياسات المواجهة البطالة وخلق فرص عمل جديدة ومعالجة الأزمات المعيشية ، كما تعمل على تقليص الفوارق والتفاوت بين مختلف المناطق والطبقات نظراً لالتعكسات السلبية التي تتركها على وحدة تماسك الشعب .

ان الدول الضعيفة اقتصادياً تعول على الدول القوية اقتصادياً في الحصول على القروض والمساعدات فيصبح اقتصادها تابعاً اقتصادياً وسياسياً للدول المانحة للقروض المساعدات.

اخيراً العلاقة بين الاقتصاد والسياسة متينة ، بحيث أصبح من الضروري الاستعانة بعلم الاقتصاد لفهم بعض الظواهر السياسية ، كما أن الاستعانة بعلم السياسية يساعد على فهم الابعاد السياسية للظواهر الاقتصادية .

سادساً : علاقة علم السياسة بالجغرافية : القرار الأسهم وبشكل كبير على دور السعر ما أن الاستعانة بعلم زاهر الاقتصادية

ركز كثير من المفكرين انتباههم وبشكل كبير على دور المعطيات الجغرافية وتأثيرها في السياسة وعلى رأسهم جان بودان وابن خلدون و مونتسكيو ، كما اكدها العالم العربي ابن خلدون موضعاً أهميتها في قوتها وضعفها . وخاصة فيما يتعلق بتأثير البيئة الطبيعية على سلوك الأفراد والجماعات ونمط التجمعات البشرية والطرق المتبعة في تحصيل معاشها ، فظهر ما يسمى الجيوبوليتيك الذي اوجده العالم الألماني راتزل ، وذلك للدلالة على الأثر الكبير للمعطيات الجغرافية في الواقع السياس بشكل عام ، وحقل السياسة الدولية بشكل خاص. وليبين أن سياسات الدول وعلاقاتها الدولية بعضها ببعض تتأثر إلى حد كبير بالجغرافية و الموقع الجغرافي ، فهي الأنشطة الإنسانية في سياقها المكاني التي تتضمن الأنماط والعلاقات فوق سطح الأرض . ثم تبعه ماكيندر العالم الجغرافي البريطاني الذي انطلق من القول أن أوروبا وأفريقيا وآسيا تشكل كتلة واحدة اسمها جزيرة العالم وخلص إلى الاستنتاج بان من يسيطر على وسط هذه الجزيرة أي روسيا ، يستطيع قيادة الجزيرة بكاملها ، وبالتالي العالم بأسره ، واستخدام مصطلح ومفهوم الجيوبوليتك كذريعة للتوسع الألماني في ظل الحكم النازي الهتلري .

ان أهمية العوامل الجغرافية نسبية ، لأن لكثير منها قد تم تجاوزه بسبب التطور التكنولوجي ، وخاصة في مجال المواصلات واستخراج الموارد الطبيعية و انتاج الموارد الزراعية . إن الإنسان في العصر الحديث استطاع أن يتغلب ويتحرر من عناصر المناخ ولم يعد من الضروري أن يسكن الإنسان إلى جانب الأنهار . لأن الإنسان ليس مجرد قطعة من الأرض التي يعيش

عليها . إذ انه يجانب تكيفه وخضوعه لظروف البيئة الجغرافية فانه الكائن الوحيد الذي استطاع أن يخلق البيئة التي تلائمه .

ويظهر تأثير المتغيرات الجغرافية في السياسة الخارجية أو بالنسبة إلى الأنظمة نفسها ، فالموقع الجغرافي لبلدان كثيرة يشكل عنصراً أساسياً وحاسماً في سياستها ونظامها ، فتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى ، فرض على العديد من الدول إتباع سياسات ملائمة أو منسجمة مع سياسة الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن الخروج من دائرة نفوذ الدول الكبرى كان ولا يزال بمثابة المقامرة الكبرى التي يمكن أن تعرض هذه الدول لكثير من الضغوط وأحياناً للغزو من قبل الدول الكبرى.

كما أن هناك كثيراً من الدول بحكم موقعها الجغرافي مضطرة لإتباع سياسة محددة وفقاً لموازين القوى الإقليمية ، وبعضها معرض لتجاذب دولي بسبب موقعها الاستراتيجي أو لوجود ثروات طبيعية فيها ، وهذا له دور كبير في رسم سياساتها الخارجية مثل دول الخليج العربي والقرن الأفريقي .

ويلعب العامل الجغرافي أحياناً دوراً رئيسياً في تشكيل النظام السياسي ، مثال سويسرا التي تتكون من مجموعة من الأودية في وسط جبال الألب اما ادى الى نشوء تجمعات بشرية من قوميات مختلفة في قلب هذه الأودية ، ادت العلاقة فيما بينها إلى قيام اتحاد فيدرالي .

إن البلدان ذات المساحات الشاسعة ، مثل أمريكا والبرازيل وألمانيا اعتمدت النظام الفيدرالي ، بسبب عدم قدرة الحكومة المركزية على إدارة شؤون البلاد في كافة المناطق بشكل مباشر .

والخلاصة هي أن للمعطيات الجغرافية أثراً كبيراً في شكل الدولة ونظامها السياسي ، وفي قوتها وعلاقاتها بغيرها من الدول .

المحاضرة الحادي عشر : تعريف الدولة واركائها

س/عرف الدولة ؟

ج : تعرف الدولة بأنها كيان معنوي سياسي قانوني يضم تجمع بشري يرتبط بأقليم حدودي محدود يسوده نظام اجتماعي ، سياسي ، قانوني ، يعمل من أجل المصلحة المشتركة لهذا التجمع وله سلطة مزودة بقدرة تمكنه من فرض النظام و معاقبة من يهدده بالقوة .

س/ ما هي اركان الدولة ؟

ج : تتكون الدولة من اربعة اركان :-

أولاً : الإقليم

لا يكفي وجود مجموعة مترابطة من الناس لقيام دولة معينة وانما لابد من توافر ارض يستقرون فيها ، ويمارسون نشاطهم فوقها بشكل دائم اي (إقليم) والذي يتكون من (نطاق ارضي وحيز مائي والمجال الجوي) الذي تباشر عليه الدولة سيادتها وتفرض فوقه نظامها وتطبق عليه قوانينها ، ويتحدد اقليم الدولة بحدود طبيعية او صناعية ، وتعتمد قوة الدولة على ما يتضمنه الإقليم من ثروات طبيعية ومياه و ثروات بحرية مائية .. ونظراً لأهمية الاقليم وتأثيره في السياسية ظهرت نظريات تبين تأثير الجغرافية في السياسة أي تأثير الأرض وموقعها الجغرافي او البحار والجو كنظريات راتزل وماكندر (المجال الحيوي) ، وماهان ويحدد الإقليم هوية الشعب الذي ينتمي إليه فهو يمثل الوطن مما يعكس هوية الفرد المنتمي إليه ، كما تؤثر مساحة الإقليم على طبيعة وشكل الدولة اذا ما غالباً تتخذ الدولة ذات المساحات الكبيرة النظام الفدرالي اما ذات المساحة الصغيرة فتكون دولة موحدة بسيطة مركزية .

ثانياً : الشعب

وهو العنصر الأساسي والمبرر لنشوء الدولة فهو يمثل الجماعة السياسية التي ينبثق منه النظام واصبح كثر عدد افراد الشعب من ميزات الدولة الحديثة التي ظهرت بعد معاهدة وستفاليا عام 1648م ، ويربط افراد الشعب بعض الروابط كاللغة ، الأصل ، التاريخ المشترك ... فعندئذ يشكل الشعب امة واحدة كما في المانيا ، فرنسا ... وقد يضم الشعب الواحد اكثر من امة مثل سويسرا ، او تكون الامة الواحدة موزعة بين عدة دول كالدول العربية وعليه يمكن القول ان الشعب هم المواطنون الذين يتمتعون بكافة الحقوق السياسية والمدنية اما السكان فيشمل جميع اللذين يسكنون على اقليم الدولة من المواطنين والاجانب ولا يتمتع الاجانب بالحقوق السياسية فقط المدنية ، اما الامة فهي تعبر عن وجود جماعة من البشر تربطهم روابط اللغة ، التاريخ ، الاقليم ، المصالح الاقتصادية . اما الامة الإسلامية فتربطها عقيدة الدين .

ثالثاً : السلطة السياسية

تعرف السلطة بانها القدرة الشرعية التي يعترف الاشخاص بشرعيتها الذين يخضعون لها فقد تأتي السلطة السياسية عن طريق الانتخابات والممارسات السلمية او من خلال الثورة والانتقال ، ووجود السلطة لا يعني الاخلال في حرية الفرد بل هي لضبط هذه الحرية دون حدوث حالة الفوضى والهدف الأساسي لوظيفتها هو تحقيق الأمن الجماعي وتوافر العيش اللائق للمواطن ، مثل (تأمين العمل ، السكن ، التعليم ، الصحة ...) مما يعني حاجتها الى قانون للقيام بوظائفها وبالرغم من أن السلطة السياسية هي للدولة اي صاحبة السلطة ، الا ان الحكومة هي التي تمارس تلك السلطة وهي التي تمتلك القوة العسكرية لتحقيق المصالح العامة ، وتنقسم السلطة السياسية الى (سلطة تشريعية ، قضائية ، تنفيذية) ويطلق على الاخيرة الحكومة ، والحكومة هي غير الدولة فالحكومة جزء من الدولة بينما الدولة هي تعبير معنوي سياسي قانوني لتجمع افراد فوق اقليم معين ذو سلطة ذات سيادة اي ان مفهوم الدولة اوسع من الحكومة و السلطة .

رابعاً : السيادة

هنالك من يعد السيادة ركناً مستقلاً لقيام الدولة والبعض الاخر يعدها جزء مكمل للسلطة السياسية فتعرف السيادة بأنها الإرادة العليا فقد تكون داخلية اي سلطة الدولة وسيادتها على

افرادها او خارجية اي في علاقة الدولة بالدول الاخرى تكون مستقلة وذات ارادة وعدم تبعيتها للخارج في اتخاذ قرارها الداخلي والخارجي اي عدم تبعيتها للأجنبي وامتناعها القيام بأي عمل يمس استقلالها او استقلال دولة أخرى فعليه هي حرة في وضع دستورها وقوانينها وتنظيم ارادتها لكن في ضل ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي وظهور الانترنت اصبح العالم اشبه بقرية كونية واحدة لا يمكن لدولة ان تعزل عن حدود دولة اخرى لإمكان التكنولوجيا من اختراق سيادة الشعوب ولبنيتها(الثقافية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية) في ضل تطور وسائل الاتصالات المعاصرة مما ادى الى تراجع سيادة الدولة وليس الغائها .

س/ ماهي اركان الدولة ؟

س/ ما الفرق بين (الشعب ، الامة ، السكان) ؟

س/ ما تأثير الجغرافية السياسية في الدولة ؟

س/ ما تأثير التكنولوجيا في سيادة الدولة ؟

س/ ما الفرق بين الحكومة والدولة ؟

المحاضرة الثانية عشر

وظائف الدولة :

تقوم الدولة الحديثة بوظائف متعددة تزيد أو تنقص حسب الفلسفة الايديولوجية السائدة في المجتمع , فالوظائف التي تمارسها كل دولة تختلف حسب ظروفها وايديولوجيتها وفلسفتها , فتاريخيا يمكن القول ان وظائف الدولة في العصور الوسطى كانت محدودة ومقتصرة على تطبيق النظام والقانون والفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الافراد , او اثناء التعامل مع البلدان الاجنبية , الا انه ومع قيام الثورة الصناعية والتطور الهائل في مجال الانتاج وطرق النقل والمواصلات , تغيرت بنية وتركيب المجتمع اقتصاديا وسياسيا ما استدعى ان تقوم الدولة بدور اكثر فاعلية في حياة الافراد . اما اليوم فان الدولة تقوم بالوظائف التالية التي يمكن ان نقسمها الى ثلاث مجموعات رئيسية :

1_وظائف تتعلق بحماية الافراد

وهذه الوظائف عبارة عن أنشطة سياسية لا يمكن الاستغناء عنها في اية دولة , فان كانت الدولة تتمتع بسيادة تامة وحالة مستقرة فأن وظيفتها الاولى ومهمتها الاساس هي ان تؤمن النظام العام داخل اراضيها وان تحمي ذاتها من احتمالات العدوان الخارجي , لذلك عليها ان تجهز ذاتها بالقوات المسلحة والاسلحة الحديثة والمتطورة الممكنة وتطبق كل ما لديها من معارف وخبرات في سبيل الدفاع عن ذاتها , ومن وظائف الدولة ايضا ان تصدر القوانين العامة التي يجب ان يطبقها الجميع وتقوم بإدارة شؤون العدالة من الناحيتين المدنية والجنائية لكي يتمتع الافراد بحياتهم وحررياتهم

ومن وظائف الدولة ذات الصلة بحفظ الامن والنظام هي مراقبة وسائل الاتصال الجماهيرية والصحافة والاعلام لكي تحمي الشعب من اخطار الحرب النفسية بحيث تتمكن الدولة من بث

الروح المعنوية العالية بين افراد الشعب للدفاع عنه من الاخطار الداخلية والخارجية وان
اصبحت هذه الوظيفة تواجه صعوبة بسبب الانترنت والاقمار الصناعية

ومن الوظائف الاخرى للدولة التي يجب ان تقوم بها الدولة تجاه المواطنين هي تهيئة وسائل
النقل والمواصلات وتنميتها بحيث تحقق بذلك اهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية

2_ وظائف تتعلق بتقديم الخدمات الضرورية للأفراد

الخدمات هي (التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية) اذ تقوم الدولة الحديثة بالاهتمام
الكبير بصحة مواطنيها عبر انشاء شبكة مشروعات صحية موزعة في ارجاء الدولة للوقاية
من الامراض والابوئة مع مراعاة ظروف وشروط العمل الصحية في المعامل والمصانع
والفنادق والمطاعم وغيرها

اما بالنسبة للتعليم الذي يعتبر اهم وظيفة بعد الامن اذا لم يكن قبله فالتعليم يعتبر في غاية
الاهمية بالنسبة للمجتمعات الحديثة لان المواطن الجاهل لا يمكنه القيام بواجباته والتزاماته
تجاه الدولة ولا يمارس حقه اذا لم يكن متعلم ومتقفا

3_ وظائف متعلقة بتنظيم الاقتصاد القومي

ان الدولة الحديثة والملتزمة بخدمة مواطنيها والتي سيكون هدفها دائما المحافظة على كيان
الجماعة واستقرارها ونموها يجب ان يكون لها دورا حاسما في النظام الاقتصادي وتوجيهه
وتغييره اذا لزم الامر فأدوات الانتاج الرئيسية ووسائل توزيع الدخل يجب ان تكون بيد الدولة
لا بيد قلة وان تتأكد ان كل شخص في الدولة ينال نصيبه من الدخل القومي وهذا الدور يظهر
واضح في الدول ذات التنظيم الاشتراكي , ومن واجبات الدولة في هذا الصدد ان تضمن تمتع
العمال بحقوقهم وتيسر لهم ظروف عمل مناسبة صحية فيجب ان تحدد الدولة ساعات العمل
اليومية وظروف التشغيل بالنسبة للنساء والاطفال وكذلك تعمل على حماية الفلاحين من
اصحاب الاراضي وان تحمي المستأجرين من اصحاب الملك , ومن وظائف الدولة ان تقوم
بتنظيم مختلف الشؤون التجارية والمالية عبر اصدار القوانين التي تمنع استغلال التجار

للمواطنين كما تمنع الاحتكار والغش التجاري لذلك كثير ما تلجأ الدولة الى التأمين كوسيلة
ضرورية لمنع بعض القوى الاقتصادية الخاصة من السيطرة على البلاد

ومن وظائف الدولة ايضا التخطيط , فالتخطيط بشكل عام يوجد في كل الدول مهما كانت
ايدولوجياتها وفلسفتها لكي تتمكن من تحقيق وتلبية حاجات المواطنين ومن اجل استغلال
الموارد المتاحة بصورة صحية واقل كلفة , ومن الوظائف التي تقوم بها الدولة منع انتشار
تبشير عقائد دينية لا اخلاقية وخاصة تلك التي من شأنها اثاره العواطف والغرائز والنعرات
الطائفية مما يتسبب بارتكاب جرائم واغتيالات ضد معتنقي الاديان والعقائد الاخرى

*ويمكن ان نقسم وظائف الدولة تبعا للايديولوجية او الفلسفة التي تتبناها الدولة ويقوم عليها
نظامها السياسي الى قسمين:

اولا : وظائف الدولة وفقا للمذهب الاشتراكي

الركيزة الاساسية التي يقوم عليها المذهب الاشتراكي هي ان الجماعة هي الغاية من وجود
الدولة والدولة وظيفتها هي حماية الجماعة وحماية حريتها وحقوقها فالدولة وفقا لهذا المذهب
تضطلع بمهام واعباء شاملة وكبيرة فهي وجدت بالاساس لخدمة المجتمع بأكمله وان رفاهية
الفرد لا تتحقق بالشكل المطلوب الا بعد تحقيق رفاهية الجماعة ويتحقق ذلك من خلال استيلاء
الدولة على كل الوظائف والخدمات او ان تشرف اشرفا مباشرا على تلك الوظائف والخدمات
وذلك بقصد اتاحة الفرصة للجميع للتمتع بها دون ادنى مشاركة من القطاع الخاص , ومن
اهم الاسس التي يقوم عليها المذهب الاشتراكي هي :

1_تحقيق العدالة من خلال امتلاك الدولة لوسائل الانتاج لمنع استغلال تلك الوسائل من قبل
اي طبقة اخرى كذلك تهدغ الاشتراكية الى الغاء التفاوت الطبقي والغاء نظام المنافسة بين
الافراد

2_ المصلحة العامة يجب ان تطغي على مصلحة الفرد حتى يتجه العمل الجماعي نحو
الصالح العام لا نحو الصالح الخاص كما هو الحال في ظل النظام الرأسمالي

3_ إن تدخل الدولة يحقق نجاحا باهرا في المجالات التي كانت تقتصر على النشاط الفردي والتي لا يستطيع النشاط الفردي على تحقيقه بإمكانيته المحدودة

وتنقسم الاشتراكية الى ثلاث انواع لا بد من ذكرها :

1- الاشتراكية المسيحية

2- الاشتراكية الفابية

3- الاشتراكية النقابية

4- الاشتراكية الماركسية

ثانيا : وظائف الدولة وفقا للمذهب الليبرالي

يقوم هذا المذهب على اساس الفرد وان الفرد هو الغاية من وجود الدولة الامر الذي ادى الى اعلائه واطلاق نشاطه وتحديد وظيفة الدولة وتقييدها بحيث تقتصر وظائفها على مباشرة امور الامن الداخلي والخارجي والقضاء فغاية هذا المذهب هي جعل الفرد فوق الجماعة , وظيفة الدولة لاقتصادية بالنسبة لهذا المذهب هي ان يكون دور الدولة وتدخلها اقتصاديا في اقل الحدود ليترك للأفراد حرية العمل اقتصاديا وان يقتصر دور الدولة على القيام بالاعمال التي لا يقبل عليها الافراد لقلّة عائدها او لكبر حجمها

اما وظيفة الدولة سياسيا وفقا للمنظور الليبرالي فتتمثل بأحترام حقوق وحرّيات الافراد ولا يجوز للدولة المساس بهذه الحقوق والحرّيات الفردية وان الحرية التي يتمتع بها الفرد في المجال السياسي هي التي تمنع الدولة من الاستبداد حيث تنتج تلك الحرية سلطان مقيد للدولة وخصوصا في ما يخص تشريعاتها اذ ان حقوق المواطن السياسية التي تؤهله للاشتراك في اعمال السيادة تثبت له لكونه مجرد فردا لا ينتمي الى طبقة او جماعة او قومية او دين او مذهب .

المحاضرة الثالثة عشر

نظريات نشوء الدولة (أصل الدولة)

لقد تعددت نظريات نشوء الدولة واختلط بعضها مع نشوء السلطة السياسية , فبالرغم من ان النظرية تتضمن فرضيات قابلة للصحة والخطأ فان نظريات نشوء الدولة قد تعرضت للنقد من عدم امكانية واقعيها خاصة في الفكر الغربي لكن هذا لا يمنعنا من تناول اهم النظريات التي فسرت نشوء الدولة وهي :

اولا : النظرية الدينية

تذهب هذه النظرية في تفسير اصل الدولة مذهباً دينياً وغيبياً , أي انها تنسب مصدر السلطة الى الاله الخالق وتبعاً لهذا الاتجاه وتبعاً لهذا الاتجاه فان السلطة مصدرها الله فهو يختار من يشاء وما دام الحاكم يستمد سلطته من مصدر الهي فهو اذا اسماً من الطبقة البشرية ولا يمكن اخضاع سلطته وارادته لأية سلطة او ارادة من جانب المحكومين طالما ان الحاكم حسب هذه الافكار منفذاً للمشيئة الالهية , ولهذه النظرية تسميات عدة من قبل (المذاهب الدينية , والنظرية السماوية , النشأة المقدسة للدولة) , وتجمع الطروحات الدينية لأصل الدولة صفة مشتركة وهي انها جميعها تفسر السلطة السياسية في الدولة وتبرر مشروعيتها بالاستناد الى قوة اعلى من قوة البشر وهي (الله) والله هو الذي خلق ظاهرة السلطة واختار قادتها بإرادته وبممارسة هذه السلطة والغرض من هذا الاختيار هو دفع الفوضى بين الناس , وقد اخذت هذه النظرية شكلين مثاليين : الشكل الاول كان فيه مصدر السلطة الاله مباشرة اي ان الاله هو يختار الحكام بنفسه ويزودهم بالسلطات اللازمة لإدارة شؤون البشر , اما الشكل الثاني فيعتمد على الالهة كمصدر غير مباشر للسلطة عن طريق الشعب اي ان الشعب هو من يختار الحكام.

ثانيا : نظرية القوة

يؤكد انصار هذه النظرية ان الدولة تكونت بواسطة القهر والقوة وسيطرت القوي على الضعيف , اي ان هذه النظرية تقوم على الايمان بفكرة البقاء للأصلح وتعتمد هذه النظرية في تفسيرها لنشوء الدولة ان الحياة قبل نشأة المجتمعات كانت تخضع لقانون الغابة فكانت الاسرة الصغيرة لا تستطيع الحياة بدون القوة والعنف والغلبة ولتستمر بالبقاء كان لزاماً عليها ان تدخل في صراع مع الآخرين , وحينما يتم الانتصار من قبل اسرة قوية على اسرة ضعيفة فان الضعيفة اما ان تختفي من الوجود ام تنضم للأسرة القوية وتخضع لها , وهناك من يرى ان القوة ليست بالضرورة ان تكون قوة وحشية او عنف بل يمكن ان تكون قوة متمثلة بالسلطة الدينية او القوة الاقتصادية .

ثالثا : نظرية الاسرة

يؤمن رواد هذه النظرية بأن الدولة ظاهرة طبيعية من ظواهر الاجتماع الانساني جاءت نتيجة تطور تاريخي اجتماعي طويل ويرجع انصار هذه النظرية اصل نشوء الدولة الى الصورة الصغيرة للدولة اذا نمت الاسرة واصبحت عائلة ومن ثم نمت وتطورت وباجتماع بضعة عائلات تكونت العشيرة ثم اتسعت العشيرة الى عشائر عدة ادى اجتماعها الى تكوين القبيلة التي اتسعت

الى قبائل عدة وحينما استقرت هذه القبائل على بقعة من الارض تكونت القرية وانقسمت الى قرى عديدة ومن اجتماع هذه القرى بعضها ببعض تكونت المدينة ومن اجتماع هذه المدن تكونت الدولة والسيرورة ذاتها طالت سلطة رئيس الدولة والاخيرة تعود في اصلها الى رب الاسرة ثم رئيس العشيرة وبعدها رئيس القبيلة ومن واخيرا رئيس الدولة اي ان سلطة الهيئة الحاكمة في الدولة ترجع الى السلطة الابوية , وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية مثل ان رب الاسرة لم يكن يمتلك سلطة على افراد اسرته أو ان الاسرة لم تكن هي بداية الحياة الانسانية وانما مرت هذه الحياة بأطوار مختلفة قد لا تكون الاسرة هي الخلية الاولى فيها ولكن على الرغم من هذه الانتقادات الا انه من المؤكد ان الاسرة تمثل احدى حلقات تطور الحياة الانسانية والاجتماعية وان اختلفت سلطة الاب على العائلة عن السلطة السياسية في الدولة .

رابعا : نظريات العقد لاجتماعي

هناك من يرجع اصل ظهور هذه النظريات الى العصور القديمة عند اليونان والرومان والبعض الاخر يرى انها تعود الى القرن السادس عشر على يد كل (هوبز ، لوك ، روسو) وتتركز افكار الفلاسفة الثلاثة حول حياة الافراد الفطرية والبدائية والتي لم تستطيع قوانينها تنظيم ما يستجد في هذه الحياة من علاقات انسانية مما دعت الافراد الى التفكير بترك هذه الحياة وتكوين مجتمع سياسي ينظم لهم جوانب الحياة المختلفة ويكفل لهم الاستقرار الكامل مما دفعهم الى ابرام عقد اجتماعي نشأت بمقتضاه السلطة الحاكمة ' وان نظرية العقد الاجتماعي تشترك بثلاث فرضيات الاولى (حالة الفطرة الاولى) اي الحياة البدائية الاولى التي عاش في ظلها الانسان قبل قيام الدولة والفرضية الثانية (العقد الاجتماعي) وهو اتفاق قانوني جماعي ملزم والفرضية الثالثة (قيام الدولة) وهي ثمرة ابرام العقد الاجتماعي , ويمكن تلخيص ابرز ما جاء في افكار المفكرين الثلاثة لهذه النظرية بما يلي :

***هوبز:** قد صور هوبز الحالة الفطرية بصورة وحشية يسودها العنف والقوة والغلبة بين بني البشر والصراع المستمر من اجل البقاء والسبب هو انانية النفس البشرية وحب الذات وللخروج من هذه الحالة يرى هوبز ان الافراد لجأوا الى ابرام عقد اجتماعي وهذا العقد تم بين الافراد وان الحاكم لم يكن طرفا في العقد لانه لم يكن اكتسب هذه الصفة بعد حيث اتفق الافراد فيما بينهم على العيش معا في سلام تحت سيطرة واحد منهم يتولى الدفاع عنهم مقابل التنازل عن جميع ما يتمتعون به من حقوق طبيعية فالحاكم لم يشترك بالعقد وانما قام الافراد باختياره وتنازلوا له عن كل حقوقهم لكي يدير امورهم .

***لوك:** يصور لوك الحياة الفطرية بانها كانت تتسم بالتضامن الاجتماعي بين الافراد والتعاون والمساواة وكانوا احرار متساوون في ظل القانون الطبيعي لكنهم كانوا يرغبون بحياة اكثر تنظيم وحال افضل وانتقال من المجتمع الطبيعي الى مجتمع منظم اي من مجتمع بغير سلطة الى مجتمع فيه سلطة , وعليه اتفق الافراد على تحقيق ذلك عن طريق ابرام عقد اجتماعي وهذا العقد عند لوك بين الافراد والحاكم لكن التنازل يكون بجزء من الحقوق وليس بالحقوق كلها اي يتنازل الافراد بالقدر اللازم الذي يسمح بإقامة السلطة العامة في المجتمع الجديد .

***روسو:** يصف روسو حالة الفطرة بأن الانسان كان فيها يتمتع بالحرية والاستقلال فأن تعدد المصالح الفردية وتضاربها قد يؤدي الى تعرض حقوق الفرد وحرية له للخطر لذلك عمل الافراد

على ترك حياة العزلة التي كان يحيهاها الافراد البدائيون غير الخاضعين لأية سلطة عليهم والدخول في مجتمع منظم حفاظا لحقوقهم وصيانة لحررياتهم , وعليه قرر الافراد ترك حالة الطبيعة وذلك عن طريق ابرام عقد فيما بينهم تخلوا فيه عن حقوقهم وحررياتهم للمجموع وليس لفرد معين اي تنازل بالحقوق للمجتمع وهذا التنازل نتج عن ارادة جماعية تسمى (الارادة العامة) التي لا يمكن التنازل عنها فكأن الافراد لم يتنازلوا عن كافة حقوقهم , فكل ما فعله الافراد هو استبدال الحقوق والحرريات الطبيعية بحقوق وحرريات مدنية .

خامسا: نظرية التطور التاريخي

يرجع اصل نشأة الدولة وفقا لهذه النظرية الى مجموعة عوامل مختلفة تفاعلت على مر الزمن حتى نشأت الدولة اي انها لم تظهر فجأة وبناء على عامل واحد فقط مثل اسرة او قوة او اتفاق بين الافراد مثلا , وانما يعود اصلها لعوامل متعددة منها القوة الاقتصادية والمادية والى عوامل دينية ولغوية وعقائدية وتختلف هذه العوامل من دولة الى اخرى , اي ان الدولة ظاهرة طبيعية نتجت عن تفاعل عوامل مختلفة عبر فترات طويلة من التطور التاريخي الذي ادى الى تجمع الافراد للتعايش معا ويمكن اعتبار عامل القرابة اولا واليه يعود وجود المجتمع حيث لعبت روابط القرابة دورا في تدعيم مشاعر الوحدة والتضامن بين الناس , وكذلك عامل الدين وكذلك الانشطة الاقتصادية , والوعي السياسي اي الوعي المجتمعي بوجود مصالح مشتركة تربط الجماعة بعضها ببعض .

المحاضرة الرابعة عشر

اشكال الدولة

من المهم في بداية الامر توضيح مسألة مهمة تتعلق بموضوع عدم التفريق بين اشكال الدولة واشكال الحكومة , شكل الدولة يراد به التركيب الداخلي للسلطة السياسية ما اذا كانت محكومة لمركز واحد او لعدة مراكز , اما شكل الحكومة فيقصد به الاسلوب الذي تمارس به السلطة , ومن الممكن ان تتشابه دولتان من حيث الشكل وتختلف حكوماتها فهولندا وليبيا دولتان (من حيث الشكل (هولندا) حكومة ديمقراطية وحكومة ليبيا حكومة فردية قبل الانتفاضة الشعبية عام (2011) ويمن النظر الى موضوع شكل الدولة من منظور سياسي او قانوني فمن المنظور السياسي تتعدد اشكال الدول الى دولة ليبرالية , واشتراكية , وفاشية , وفردية وجماعية , اذ لا شك ان الايديولوجية الرسمية للدولة تحدد شكل الدولة , اما اذا نظرنا الى شكل الدول من الناحية القانونية سنجد انها تنقسم الى دول بسيطة (موحدة) ودول مركبة (اتحادية) , اما اذا اعتمدنا تقسيم الدول على اساس السيادة نجد دولاً كاملة السيادة ودولاً ناقصة السيادة واخرى معدمة السيادة , واذا بدأنا تصنيفنا للدول اعتماداً على معيار السيادة سنجد انفسنا امام الانواع التالية :

اولاً : الدولة الكاملة السيادة

ان السمة المميزة للدولة كاملة السيادة هي تلك الحرية المطلقة التي تتمتع بها في اختيار نوع نظام الحكم الذي ترغب فيه وحريتها في وضع الدستور وتعديله وان الدول عند تمتعها بكامل السيادة فان هذا الامر يتأتى من اعتراف الدول لها بكامل هيمنتها على اراضيها دون تدخل مباشر او غير مباشر من دول اخرى , ومن الجدير بالذكر ان تشير هنا الى الفرق بين الواقعية السياسية والطرح القانوني فيما يخص موضوع السيادة , فرجال القانون يؤكدون على السيادة القانونية اي اعتراف الدول أو معظمها بالدولة الجديدة وبعترافهم هذا وكأن الدولة الجديدة اكتسبت الوجود القانوني والاهلية الدولية ولا يهتمون بالسيادة الفعلية ولا شك ان هناك فرق كبير بين لسيادة القانونية والسيادة الفعلية , حيث نجد ان كثيراً من الدول هي كاملة السيادة من وجهة نظر القانون الدولي والمجتمع الدولي الا انها من حيث الواقع ناقصة السيادة او معدومة السيادة اي انها لا تمتلك السيادة الفعلية في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية بحرية تامة وذلك لتدخل قوى خارجية في شؤونها بحيث تنقيد او حتى تلغى سيادتها تماماً .

ثانياً : الدول ناقصة السيادة

وهي تلك الدول التي لا تمتلك حق التصرف بسيادتها الداخلية والخارجية بسبب ارتباطها بشكل من الاشكال بدولة اخرى , او انها تخضع لهيئة دولية تقوم بالإشراف عليها , وعلى الرغم من ذلك تظل الدولة ذات السيادة الناقصة لها شخصية دولية معترف بها ومن انواعها :

أ الدولة التابعة : هي تلك الدولة التي تتبع دولة اخرى (متبوعة) وبالذات على الصعيد الدولي , ويتمخض عن هذه العلاقة بان الدولة المعنية لا تستطيع ان تباشر شؤونها الخارجية والدولية الا عن طريق الدولة المتبوعة فهي التي تتولى تمثيلها في المحافل الدولية وتقوم نيابة عنها

بتصريف شؤونها الخارجية , وان العلاقة بين الدولة التابعة والدولة المتبوعة تتحدد بجملة عوامل منها اجتماعية وثقافية واقتصادية وتؤثر بها الوقائع الدولية والحقائق التاريخية .

ب الدولة المحمية : يؤكد اغلب رجال القانون الدولي العام على ان الحماية هي علاقة قانونية تنتج عن معاهدة دولية بين دولة (حامية) ودولة ضعيفة (محمية) ويترتب على هذا الاتفاق التزام الدولة القوية الحامية بالدفاع عن الدولة الضعيفة المحمية مقابل اشراف الدولة الاولى على الشؤون الخارجية للدولة الثانية والتدخل في ادارة اقليم تلك الدولة , ونظام الحماية نظام قانوني , وان وضع الدولة المحمية سيؤول دون شك لصالح الدولة الحامية واجحاف واضح بحق الدولة المحمية كون الاخيرة تفقد اختصاصها الخارجي , وهناك فرق بين نظام الحماية ونظام التبعية من الناحية القانونية اذ ان نظام التبعية يقوم بقرار منفرد من الدولة المتبوعة واستنادا الى معاهدة دولية بينما نظام الحماية يقوم على معاهدة دولية بين تبرم بين الدولة الحامية والدولة المحمية , ولم يحدد القانون الدولي العام العلاقة بين الدولتين الحامية والمحمية على وجه الدقة لهذا تقتضي الضرورة العودة الى كل معاهدة على حدة لمعرفة طبيعة تلك العلاقة .

ج الدولة المشمولة بنظام الاشراف الدولي : ان اول ما عرف العالم عن نظام الاشراف الدولي لبض الدول كان في ظل عصبة الامم المتحدة وقد عرف ب(نظام الانتداب) هذا ما تشير الية المادة (22) من ميثاق العصبة , وتغير نظام الاشراف تحت هيئة الامم المتحدة فسمي ب(نظام الوصاية) وقد اجمع اغلب رجال القانون والسياسة من ان الاقرار بهذا النظام هو بمثابة اسباغ الصفة الشرعية والقانونية على ظاهرة السيطرة وكانت الحجة التي دفعوا بها لأطلاق هذا النظام من ان تلك الاقاليم المشمولة بالوصاية هي اقاليم غير مؤهلة لمباشرة شؤونها بنفسها اذ ان الوصاية الدولية ضرب من ضروب السيطرة المقنعة ابتدعت الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الاولى لتوزيع الولايات التركية والمستعمرات الالمانية

*انواع الدول من حيث الشكل الدستوري : يعتمد هذا التقسيم على الشكل الدستوري او التكوين الدستوري للدولة فتقسم الدول وفقا لهذا المعيار الى دول بسيطة أو موحدة ودول مركبة , ويعتمد هذا التقسيم على التركيب الداخلي للسلطة فإذا كانت القوة الدافعة سياسيا وحكوميا مركزة في يد شخص قانوني واحد كانت الدولة بسيطة أو موحدة , اما اذا تعددت المراكز الداخلية في الدولة فإن الدولة تكون مركبة , والدولة المركبة تتكون من عدة دول تربط بينها علاقات تختلف في قوتها ولذا فان الدول المركبة تنقسم بدورها الى دولا اتحادية , الاتحاد الشخصي او الكونفدرالي او الفيدرالي

1 الدولة البسيطة أو الموحدة : وهي الدولة التي توجد فيها سلطة واحدة في تركيبها وممارستها وقادرة على فرض سلطتها على رقعة الدولة كلها من خلال مؤسسات واجهزة نمطية موحدة اي لها مستوى واحد من السلطة او حكومة واحدة يخضع لها جميع الرعايا في جميع انحاء الاقليم ولها تشريعات واحدة تسري على جميع المواطنين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والضريبية , ومن اهم مميزاتها القدرة على المحافظة على تماسك الدولة ووحدتها وعلى تكريس الشعور بالانتماء الوطني مما يشكل رادعا امام المحاولات الانفصالية كما توحد المشاعر وتعبئ جميع المواطنين لتحقيق اهداف وغايات مشتركة من خلال تماثل القوانين والاجراءات والممارسات الادارية في مختلف انحاء الدولة , ومن عيوبها انها تشكل عائقا امام

التعبير عن الحاجات المحلية ومنع فرص الابتكار والتنوع وعدم الاخذ باللامركزية في ادارة شؤون المحليات بشكل كامل , يصلح هذا النموذج للبلدان صغيرة الحجم اكثر من الدول الكبيرة , غير ان ممارسة السلطة فيها ليست على صيغة واحدة فعلى المستوى الاداري توجد اربعة انماط من التنظيم في ممارسة السلطة فيها وهي :

أ النظام المركزي

يقوم هذا النوع على اعتماد المركزية في الحكم وعدم السماح للتقسيمات الادارية بأية صلاحيات تنفيذية الا بأمر من السلطة المركزية , فلأنظمة والقوانين تصدر من المركز " العاصمة " وترسل الى المحافظات لغرض التنفيذ بواسطة الموظفين في جميع انحاء الدولة فالسلطة هرمية بمعنى اخر ان المركزية السياسية تستند الى وحدة الدستور الذي يحتم وحدة السلطة من خلال جهاز حكومي واحد وان تعددت هيئاته وتمارس السلطة في ظل المركزية بأسلوبين هما :

1_ التركيز الاداري اي حصر سلطة البت والتقرير في يد الرئيس الاداري

2_ عدم التركيز الاداري , اي يكون بنقل سلطة التقرير في بعض الاختصاصات الى نوابه ومرؤوسيه .

ب نظام الادارة المحلية

وهو نظام قائم على المركزية , مع السماح بذات الوقت للأقاليم أو المحافظات بالادارة المحلية لشؤونها في القضايا البسيطة , بحيث تخفف بعض الاعباء عن الحكم المركزي كمرقابة وتصريف بعض الشؤون الادارية والخدمية الخاصة بها أو بعض القرارات التنفيذية كتعيين بعض الموظفين ويتم ذلك عبر تشكيل مجالس ادارات محلية من رؤساء الدوائر الحكومية ووجهاء المحافظة أو انتخابها من قبل المواطنين مباشرة , هذه المجالس تناقش القضايا التي تهم الوحدة المحلية من مشاريع وخدمات وترفع اقتراحاتها للسلطة المركزية للموافقة عليها وهناك مجالس ادارية أصغر على مستوى المدن والنواحي والقرى .

ج نظام اللامركزية الادارية

وهو نظام مركزي يسمح بتفويض الفروع في الاقاليم والمحافظات سلطات ادارية محددة وقد تكون واسعة احيانا لتسهيل العمل الاداري والتقليل من البيروقراطية الادارية لكن الجوانب التشريعية تبقى من اختصاص السلطة المركزية وبذلك يختلف عن اللامركزية السياسية التي تتضمن التشريع والتنفيذ كما هو الحال في الاتحادات الفيدرالية , ان هذا النظام يمنح الفروع التابعة للادارة المركزية مهمات تنفيذية وادارية متعلقة بالخدمات التعليمية والصحية واستخراج الجوازات دون الحاجة الى موافقة السلطة المركزية الا في بعض الحالات الضرورية .

د نظام الحكم الذاتي

ويتميز هذا النوع بأنه اكثر مرونة وصلاحيه مما سبق من الانظمة فيما يتعلق في تطبيق القوانين في منطقة معينة دون العودة للسلطة المركزية ويشترط في منطقة الحكم الذاتي كأن تكون متميزة , كأن يكون سكانها من اصل او لغة او دين او اية رابطة اخرى واحدة ولا يطبق النظام الا على

منطقة متميزة في داخل الدولة المركزية وتتكون السلطة في منطقة الحكم الذاتي من سلطتين تنفيذية وسلطة تشريعية ولها على مستوى المنطقة كل الصلاحيات باستثناء السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد وخاصة النقد .

2 الدولة المركبة

ان الدول المركبة هي وحدات قابلة للتجزئة داخليا الى اجزاء يستحق كل جزء منها ان يطلق عليه دولة ترتبط هذه الدول برابطة تختلف قوتها باختلاف طبيعة العلاقات بين هذه الدول فالدولة المركبة قد يكون الاتحاد بين اجزائها اتحادا شخصيا أو كونفدراليا أو فيدراليا

أ الاتحاد الشخصي :

في الغالب يقوم هذا الاتحاد من اتحاد دولتين أو أكثر تحت عرش واحد تجسد في شخص العاهل الذي يصبح ملكا للدولتين مع احتفاظ كل منهما باستقلالها وسيادتها الخارجية والداخلية واحتفاظ كل دولة بدستورها وحكومتها المتمثلة في سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والامنية والعسكرية اي ان التوحيد يقتصر على شخصية الحاكم ولا يمتد ليشمل الاجهزة الحكومية وممارسة السلطة فيها حيث تبقى الحكومات مستقلة عن بعضها البعض تماما وان هذا الاستقلال لكل دولة من هذا الاتحاد يعني عدم ضرورة تماثل طبيعة نظام الحكم السياسي في جميع دول الاتحاد يمكن ان تكون دولة تأخذ بالنظام الديمقراطي واخرى لا تأخذ به , وقد ظهرت صور هذا الاتحاد في الغالب نتيجة لأحداث تاريخية كالزواج بين الملوك والمواريث الخاصة بأسرهم واندماج العروش.

ب الاتحاد الكونفدرالي (التعاهدي)

ينشأ هذا الاتحاد نتيجة معاهدة تبرم بين دول كاملة السيادة وتتفق فيما بينها على تنظيم العلاقات الاقتصادية والثقافية والعسكرية وغير ذلك من العلاقات التي تربطها ببعضها البعض والاتحاد التعاهدي لا يخلق دولة جديدة وانما ينشئ علاقة اتحادية بين مجموعة من الدول تحفظ بموجبها كل دولة بسيادتها واستقلالها وحكومتها وبنظامها السياسي وتحافظ على جنسية مواطنيها ويتمخض عن هذا الاتحاد تشكيل مؤتمر أو جمعية أو لجنة لرعاية وتنظيم شؤون الاتحاد وتتألف من مندوبين عن حكومات الدول الاعضاء والقرارات الناتجة عن هذه المؤتمرات لا تعتبر سارية على الدول الاعضاء مالم توافق الدولة عليها , وهذا النوع من الاتحادات غير مستقر يمكن ان ينحل او يتحول الى دولة فيدرالية والقاعدة العامة في الاتحادات الكونفدرالية هي من حق كل دولة داخلية فيه ان تنسحب .

ج الاتحاد الفعلي أو الحقيقي

يقوم هذا الاتحاد بين دولتين او اكثر بموجب معاهدة دولية بموجبها تفقد الدول الداخلة في هذا الاتحاد شخصيتها الدولية بخلاف الاتحاد الشخصي والاتحاد الكونفدرالي وتكون الدولة الداخلة في هذا الاتحاد شخصية دولية جديدة واحدة موحدة على ان تحفظ كل دولة بدستورها وقوانينها ونظامها الاداري في الداخل ويرجع ذلك الى ان الاتحاد الفعلي لا يكتفي بوحدة شخص رئيس الدولة كما هو الحال بالاتحاد الشخصي وانما يقيم رباطا قويا بين الاعضاء عن طريق شخصية الاتحاد التي تعتبر دولة واحدة على الصعيد الدولي وتتولى الشؤون الخارجية وادارة شؤونها

الولية والدبلوماسية والدفاع وقيادة العمليات العسكرية , اما بالنسبة لنظام الحكم السياسي الداخلي فإن كل دولة في هذا الاتحاد تحتفظ بنظام حكمها الداخلي اي بدستورها الخاص وبسلطتها العامة من تشريعية وتنفيذية وقضائية . كما وان الحرب التي يعلنها الاتحاد او تعلن عليه تشمل كل الدول لأعضاء واذ ما نشبت حربا بين دولة الاتحاد فإنها تعد حربا اهلية .

د الاتحاد الفيدرالي أو المركزي

يقوم باتحاد دول او دويلات او مقاطعات او بين مجموعة اقاليم ويعتبر هذا الاتحاد من اهم انواع الاتحادات على الاطلاق فهو من ناحية القانون الدستوري عمل قانوني داخلي يستند الى دستور الدولة ذاته على العكس من الاتحادات السابقة التي تستند اساسا الى معاهدات دولية وبعد الدخول في هذا النوع من الاتحادات تفقد الدول الاعضاء شخصيتها الدولية وجزئا من سيادتها الداخلية وتكون فيما بينها دولة واحدة مركزية وتصبح بالتالي تلك الدول أو الجمهوريات أو الاقاليم أو المقاطعات جزءا من الدولة الفيدرالية والشيء الاكثر بروز في هذا النوع من الاتحادات وجود هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية في كل مقاطعة او ولاية على انفراد والى جوارها وجود تلك الهيئات تنفيذية _ تشريعية _ قضائية على صعيد الدولة الفيدرالية , من اهم السمات لهذا الاتحاد هو ازدواج القوانين وكذلك عدم قدرة الولايات ممارسة اي عمل خارجي لان ذلك من وظيفة الدولة الفيدرالية اذ ان الدولة الفيدرالية هي الوحدة السياسية في النظام الدولي اما الاقاليم والولايات فلا يكون لها اي كيان دولي .

ان هذا النوع من الاتحادات تحتاجه الدول ذات المساحات الكبيرة والدول التي ينتمي ابناءها الى قوميات واديان ومذاهب متعددة .

المحاضرة الخامسة عشر

الاحزاب السياسية والرأي العام ومسألة الديمقراطية

اولا : الاحزاب السياسية

تعتبر الاحزاب السياسية ظاهرة حديثة من الناحية التاريخية تعود للقرن التاسع عشر حيث كانت كلمة حزب تعبيراً عن اتجاه او تيار سياسي ولم تكن تعني ذلك التنظيم السياسي المتأسس في هيئات محددة وهذا ما يؤكد حداثة التاريخ كما ان نمو المؤسسات الانتخابية هو الذي مهد وساعد على نشوء الاحزاب وخصوصا في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة اي ان الاحزاب قامت في البلدان التي كانت فيها المؤسسات البرلمانية والحياة السياسية اكثر تقدماً , ويعتبر الكسي دو توكفيل اول من تحدث عن الاحزاب السياسية في كتابه (الديمقراطية في امريكا) وحاول ان يصنف تلك الاحزاب تبعا لمذهبها وعملها .

ويعرف الحزب السياسي : بأنه تجمع افراد منظم الى حد ما , هدفه التعبير عن اراء ومواقف ومصالح وتطلعات اعضائه ومؤيديه , وعن خياراتهم السياسية , وافساح المجال امامهم لممارسة السلطة فالحزب يطمح اساسا الى تحمل مسؤولية ممارسة الحكم

هناك تعريف اخر انطلقا من الغرض الذي يسعى اليه الحزب السياسي : مجموعة من الناس توحدهم أفكار مشتركة حول الفرد والدولة ويعملون للوصول الى السلطة أو المحافظة عليها عبر تنظيم الناخبين والدولة .

ويعتبر الحزب من الجماعات والقوى الضاغطة لانه اذا لم يصل الى السلطة فإنه يمارس ويحاول ان يمارس تأثيرا على اولئك القابضين على السلطة للتأثير على قراراتهم لكن تتميز الاحزاب السياسية عن القوى الضاغطة الاخرى من عدة نواحي منها :

أ_ أن قادة الاحزاب السياسية ينتخبون من الشعب ومسؤولين عن قراراتهم بينما الجماعات الضاغطة فلا

ب_ ان الهدف الحزب السياسي هو الوصول الى السلطة أو المشاركة فيها , في حين تسعى الجماعات الضاغطة للتأثير في صنع السياسة العامة للدولة .

ج_ هناك فرق من الناحية العضوية , حيث تحاول الاحزاب استقطاب كل الشرائح الاجتماعية للفوز بالسلطة , بينما ينتمي اعضاء الجماعة الضاغطة الى شريحة اجتماعية معينة كالمزارعين , الاطباء , المحامين , المتدينين وغيرهم .

د_ هناك فرق من ناحية العدد , فالاحزاب السياسية الهامة في اكثر دول العالم ديمقراطية لا يتجاوز عددها عدد الاصابع لليد الواحدة في حين عدد الجماعات الضاغطة يتحدد بعدد القضايا التي تهم المنتسبين اليها كمسائل البيئة ونزع السلاح وحماية المستهلك

بينما يقول جان شارلو عن الحزب بأنه :

أ_ منظمة مستمرة تتجاوز بمطامحها قاداتها

ب_ منظمة محلية تضم علاقات منظمة ومتنوعة على المستوى الوطني

ج_ لها ارادة واضحة للفوز بالسلطة وممارستها لوحدها أو بمشاركة الغير أو التأثير على السلطة والضغط عليها في حال وجودها خارج الحكم

د_ همها الرئيس ان تجد لذاتها دعما شعبيا عن طريق الاقتراع أو اية وسيلة اخرى

وظائف الاحزاب : لها عدة وظائف يمكن ان نعد منها :

أ_ تشكل الاحزاب نقطة استقطاب وانسجام , وذلك عبر توحيد وتقريب الافراد ذوي الميول الواحدة والاتجاهات المتقاربة وتحقيق الانسجام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في حال الوصول الى السلطة

ب_ وظيفة انتخابية , ويتم ذلك عبر انتقاء المرشحين والقيام بالحملات الانتخابية ودفع الناس للمشاركة السياسية من خلال التصويت والانتخابات وانخراط اعضاء ومؤيدي الحزب بالعمل العام

ج_ تأهيل واختيار اصحاب الكفاءات العالية للعمل في الحكومة أو مؤسساتها لان العمل في ادارة الشؤون العامة يتطلب كثيرا من المهارات والكفاءات العالية

د_ وضع مختلف التحليلات والدراسات في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والخدمات واقتراح الحلول المناسبة لها عبر اعضاء الحزب في البرلمان والحكومة

هـ_ تحقيق دور الحزب كوسيلة للتواصل الفعال بين الحزب وقواعده الشعبية من خلال نقل مطالب الفئات الشعبية الى السلطة الحاكمة سواء أكان الحزب في السلطة أو لم يكن

تصنيف الاحزاب : تصنف الاحزاب من حيث العدد الى نوعين : احزاب كوادر واحزاب جماهيرية

النوع الاول : أحزاب الكوادر أو الاطر

وهي الاقدم وتتميز بثلاث سمات اساسية هي :

أ_ لا تسعى بشكل منظم لزيادة عدد المنتسبين لكن هذا لا يعني انها لا تشجع الانتسابات الكثيفة لو حصلت , لكن السؤال هنا هل يشكل الضعف العددي عقبة في الصراع السياسي لا يمكن التغلب عليه ؟ الحقيقة لا , لسبب بسيط هو ان المهم بالنسبة لها هو كثرة الناخبين وليس كثرة المنتسبين

ب_ ضعف التنظيم : يفسر هذا الضعف الاصل الاجتماعي لأعضائها ان الاصل الاجتماعي البرجوازي يجعل الاشخاص فرديي النزعة قليلي الاستعداد لتحمل نوع قاس من الانضباط فهم يرون في السياسة نشاطا مفيدا وطريقة لزيادة التأثير واشباعا لغرور اكثر مما هو انضباط كهنوتي وعندما يصبح الانتماء لحزب ثقيل عليهم يتركونه بكل بساطه

ج_ السيطرة التي تمارسها قيادة الحزب على المنتسبين للقاعدة تتم من خلال اعطاء العضو حرية لترك الحزب مما يجعل الاعضاء الاكثر خطورة على القيادة تبتعد من تلقاء نفسها وكذلك من خلال غياب البنى القاسية فاحزاب الكوادر تستبعد نموذج السلطة ذات الطابع الحقوقي والتي تتجسد بقيادة وتفرض خطأ سياسيا دقيقا

النوع الثاني : الاحزاب الجماهيرية

ومن تسميتها نرى انها تسعى الى استقطاب اوسع الجماهير الشعبية وتثقيفها وتشكيل نخب جديدة , ظهرت في مطلع القرن العشرين مع الاحزاب الشيوعية واليسارية الثورية وتعمل هذه الاحزاب على تربية الطبقة العمالية تربية سياسية لتستخلص منها نخبة قادرة على القيام بأعباء الحكومة وادارة البلاد , ويكون عدد اعضاءها اكبر بكثير من عدد اعضاء احزاب الكوادر لكنه يبقى ضئيلا بالنسبة لمجموع افراد الشعب , تتوجه هذه الاحزاب الى الرأي العام مباشرة من اجل استقطاب محازبين بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي والثقافي وذلك عبر المهرجانات والاستعراضات والمظاهرات وتتنبنى مطالب الفئات الشعبية

*وهناك تصنيف اخر للأحزاب من حيث البنية التنظيمية :

1_ احزاب قوية التنظيم تمتاز بأن لها هيكلية داخلية متماسكة بقوة قائمة على تسلسل الوظائف والمسؤوليات

2_ احزاب ضعيفة التنظيم تتسم بأنها لا تمتلك بنية داخلية متماسكة وربما يعود ذلك الى تباعد الاتجاهات السياسية داخل الحزب

الانظمة الحزبية

هناك اربعة نماذج من الانظمة الحزبية التي تشارك في العملية السياسية

أ نظام الحزب الواحد : حيث يوجد في دولة ما حزب سياسي وحيد مرخص له بممارسة العمل السياسي ويسيطر على النظام السياسي وتتبع قوة هذا الحزب من تفرد به بالعمل السياسي اكثر من اتساع قاعدته الشعبية فهو يخرج الاشخاص الذين يتولون المسؤوليات السياسية والادارية في الدولة مثال على ذلك الصين وكوريا الشمالية والاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية سابقا , وهذه الدول الاخيرة تبرر اعتمادها على نظام الحزب الواحد بالاسباب التالية :

1_ الحزب الواحد ضروري من اجل الحفاظ على تحقيق الوحدة الوطنية

2_ ان اعتماد الحزب الواحد يحد او يقلل من الصراعات المختلفة الثانوية منها والشخصية

3_ يساهم الحزب الواحد في اجراء تغييرات كبيرة وجذرية في المجتمع وذلك عبر عملية التوجيه الحزبي والتربية المدنية

ب نظام الحزبين : وهو النظام الذي ينحصر أو يدور النشاط السياسي فيه بين حزبين رئيسيين حيث يستقطبان الرأي العام , ويمكن ان تكون الى جانبهما احزاب لكنها تكاد تكون معدومة التأثير

في الحياة السياسية , مثال ذلك بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ويمكن ان نميز بين نظام الحزبين المرن ونظام الحزبين الصلب

1 نظام الحزبين المرن : لا يخضع فيه الحزبان لنظام صارم خاصة اثناء عملية التصويت ولا سيما الكونغرس مما يؤدي الى تواجد او ظهور تحالفات مؤقتة بين اتجاهات متعددة ومختلفة

2 نظام الحزبين الصلب : وفيه يتسم الحزبان ببنية داخلية صلبة ونظام حزبي متشدد كما في بريطانيا بالنسبة لحزبي العمال والمحافظين

ج نظام تعدد الاحزاب : يتميز هذا النظام بوجود ثلاثة احزاب سياسية أو اكثر تتنافس على ممارسة الحكم والنشاط السياسي ومن محاسن هذا النظام ان التعددية الحزبية تقدم للمواطن عدة خيارات وتفسح المجال لاختيار الافضل , اما محاذير هذا النظام هي ان التعددية الحزبية تحول في اغلب الاحيان دون تشكيل كتل برلمانية قوية فتعمل على الشردمة وعدم استقرار المؤسسات الدستورية

د نظام تعدد الاحزاب في ظل حزب مهيم : وفي هذا النظام نجد ان هناك تعدد للأحزاب مع وجود حزب واحد يتمكن عادة من استقطاب جزء كبير من الرأي العام مقارنة مع الاحزاب الاخرى المنافسة له

دور الاحزاب السياسية في نشأة الديمقراطية

تلعب الاحزاب السياسية دورا هاما في دعم الديمقراطية وتنميتها وذلك عبر قيامها بثلاث وظائف :

1_ تنظيم الرأي العام : حيث ان المواطنون لهم اراء واتجاهات سياسية متنوعة ومتعددة ومشتتة ومن الصعب ان تتوحد وتتجمع في تيارات سياسية رئيسية ينحصر فيها الصراع السياسي وهنا يظهر دور الاحزاب في عملية تنظيم الصراع السياسي

2_ خلق نخبة جديدة : ان السمة الاساسية للانظمة الديمقراطية هي انبثاق الحكام من الشعب عبر الاقتراع العام وان عملية التناوب على السلطة تتم من خلال حرية التنافس بين القوى السياسية المختلفة ولكي تتحقق عملية تجديد القيادات السياسية لابد من تكوين نخبة جديدة

3_ تحقيق التوازن السياسي : حيث تعمل الاحزاب السياسية على تحقيق توازن سياسي بين قوى وتيارات سياسية متنوعة هذا التوازن يحول دون هيمنة قوة او تيار سياسي واحد على القوى الاخرى ويعتبر التوازن السياسي هو ضمانة للحرية والحرية هي احدى الركائز الاساسية للديمقراطية للأسباب التالية :

1_ ان التوازن بين الحكومة والمعارضة يجعل الحكومة تحترم مبادئ الديمقراطية لان عدم احترام المبادئ الديمقراطية يعرضها لحملة من المعارضة وينقلب الرأي العام عليها

2_ من ناحية اخرى , فإن التوازن السياسي ضروري لاستمرار الديمقراطية لان الديمقراطية تقوم على التعددية السياسية اي على تعدد الاتجاهات والمواقف المتباينة التي تتجسد في احزاب

سياسية تقود الى تركيز التوازن وتوطيد الديمقراطية وحتى في الدول التي تعتمد الحزب الواحد , يؤمن التوازن السياسي داخل الحزب ذاته بين عدة اتجاهات قدرا معيناً من الديمقراطية

- لكن اهم الانتقادات الموجهة للأحزاب انها تصبح خطرا على الديمقراطية اذا اخذت منحاً عسكرياً أو طائفياً أو عرقياً أو عشائرياً أو غيره من المناحي المشابهة لان اطلاق الدعوات العرقية او الدينية او المذهبية يتناقض تماماً مع مبدأ المساواة ويقضي على الحريات
- كما ان دور الاحزاب تعرض لانتقادات حادة من قبل بعض المفكرين وعلى رأسهم (أوستروغورسكي) الذي يقول : ان الاحزاب تعمل على قولبة الرأي العام وفق اهدافها فالاتجاهات السياسية تنحصر وفق اتجاهات الاحزاب ويصبح هدف التنظيم توسيع قاعدة الحزب فقط , ومن ناحية اخرى تعمل الاحزاب على طمس او التقليل من اهمية القضايا والمشاكل التي لا تدخل في اطار الانقسام التقليدي في المجتمع خوفاً من انقسامات سياسية في الرأي العام , والحوار السياسي والحل حسب رأي (اوستروغورسكي) هو حل الاحزاب الجامدة الدائمة التي همها الوحيد الاستيلاء على السلطة المركزية , او رفع مطالب الجماهير الى الحكام فلجعل المواطنين اكثر نشاطاً على الصعيد السياسي يقترح تنظيمات تحصر اهدافها بقضايا محددة تضم اشخاصاً يجمعهم وحدة الهدف بديلاً عن الاحزاب التقليدية الكلاسيكية

ثانياً : النقابات

تشكل النقابات عنصراً أساسياً في تطوير النظام السياسي منذ القرن العشرين بما تملكه من قوى اجتماعية ومهنية فهي على عكس الاحزاب السياسية التي تسعى لتحقيق هدف سياسي عام تسعى لتحقيق المصالح المرتبطة بمهن محددة لأفراد محددين وتنقسم الاتجاهات النقابية الى عدة تيارات منها :

أ_ التيار الاصلاحى: يريد هذا التيار تحسين مطالبه داخل النظام السياسي دون تغيير ومن هذه المطالب تحسين مستوى الاجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروفه

ب_ التيار الثوري : ويهدف الى تحقيق تغيير ثوري في المجتمع عن طريق تغيير النظام السياسي بكامله عبر الثورة والاضراب العام دون التعامل مع الاحزاب السياسية او ارباب العمل

دور المعارضة فى النظام الديمقراطى

يعد مفهوم المعارضة من المفاهيم الحديثة في علم السياسة باعتباره لم يظهر في كتابات المحللين السياسيين حتى الربع الثاني من القرن العشرين ولعل الكتاب الذي نشره روبرت دال بعنوان (مستقبل المعارضة في الديمقراطيات) يعد بحق واحداً من اهم الكتب التي عالجت مفهوم المعارضة

1 تعريف المعارضة : المعارضة هي عمل قوى سياسية ضد من في السلطة اي ضد النهج الذي تسيّر عليه الحكومة في ممارسة السلطة وضد التوجهات السياسية التي تعتمد عليها هذه الحكومة ولكي

تنشأ المعارضة السياسية لابد من تسييس المجتمع وان يكون قد بلغ مستوى من التطور والنمو لان الانتقادات الفردية الموجهة للسلطة لا تعتبر معارضة والنضال السري لا يعتبر معارضة انما هو مقاومة للسلطة ولكي تسمى معارضة لا بد من نقد منظم يقوم به مجموعة اشخاص تجعهم رؤية واحدة حول الطريقة التي يجب ان يمارس بها الحكم

2 وظائف المعارضة : تقوم المعارضة بوظائف مهمة لا عنى عنها للحفاظ على التوازن الداخلي لهذه النظم وتحول دون تحول الحكم عن المبادئ الديمقراطية ومن هذه الوظائف :

1_ تقوم بكشف الخلل في سياسة ونهج الحكومة وذلك عبر اثاره القضايا وتوجيه النقد للحكومة عبر الاعلام

2_ نقد التوجهات السياسية المتبعة من الحكومة في مختلف لمجالات الداخلية والخارجية

3_ تلعب المعارضة دورا ايجابيا بالنسبة للحكومة , حيث تستطيع هذه الحكومة ان تتعرف على مطالب الفئات الشعبية واتجاهات الرأي العام من خلال المعارضة

4_ على الصعيد البرلماني فان للمعارضة وظيفة اساسية بالنسبة للمسؤولية الحكومية فالمعارضة تقوم بمحاسبة الحكومة في المجلس النيابي عن تقصيرها وذلك من خلال طرح سحب الثقة من الحكومة بهدف اسقاطها وهذا ما يتطلب من المعارضة القدرة على تكوين نواة بشرية اي (اكثرية جديدة) قادرة على تسلم السلطة وتشكيل حكومة

التناوب

ان القبول بتبديل الفريق الحاكم وفق لعبة الاقلية والاكثرية السياسية يقود الى لعبة التناوب على السلطة المعمول به في الان في الانظمة الديمقراطية الليبرالية والتناوب يعني لن تتعاقب على السلطة القوى السياسية المتنافسة فتصل المعارضة الى السلطة بعد ان تصبح اكثرية , والاكثرية السابقة تحل محلها في المعارضة , تتم عملية التناوب بشرط ان تطمح المعارضة للوصول الى السلطة بهدف تغيير سياسة تتناول مختلف نشاطات الدولة , وعملية التناوب لا تتوقف عمليا على المؤسسات الدستورية فقط انما على توزع القوى السياسية في الدولة وهذا مرتبط الى حد كبير بالبنية الاجتماعية _ الاقتصادية كون هذه القوى تنشأ وتنمو في ظل الديمقراطية الليبرالية

المحاضرة السادسة عشر

الجماعات الضاغطة والرأي العام

1_ مفهوم الجماعات الضاغطة: تتكون هذه الجماعات كجماعات مصالح مشتركة , وتدافع عن هذه المصالح بكل الوسائل المتوفرة في نطاق القانون وتتمثل نشاطات القوى الضاغطة في مطالب ترفع الى القائمين على السلطة , وعلى شكل اضرابات واحتجاجات وقد تغطي مصالح القوى الضاغطة على العدالة والنظام القائم وقد يفقد التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بتأثير هذه القوى مما يتطلب اجراء حاسم لمنع ذلك

السمات الواجب توفرها في جماعة ما لكي نطلق عليها جماعة ضغط :

- 1_ حد ادنى من التنظيم وهو امر لا بد منه
 - 2_ يجب على الافراد الذين يمارسون ضغطا سياسيا ان يفعلوا ذلك من اجل هدف خاص بهم
 - 3_ يجب على مجموعة الضغط ان تشكل مركزا مستقلا للقرار , اي ان لا تكون مجرد اداة تدار من قبل منظمة اخرى
 - 4_ يجب على المجموعة ان تمارس ضغطا فعليا
- وباختصار شديد جماعة الضغط هي (تنظيم مشكل للدفاع عن مصالح ولممارسة ضغط على السلطات العامة من اجل الحصول على قرارات متوافقة مع مصالحه) .

وتصنف الجماعات الضاغطة الى قسمين :

- أ_ المنظمات المهنية : تسعى الى تحقيق مكاسب مادية للمنتسبين اليها وتضم ثلاث قطاعات اساسية : العمال _ ارباب العمل _ الزراعة وتخضع بنيتها الى عنصرين : عنصر التخصص وعنصر التجمع وهذين العنصرين يعطيا التجانس ويزيدان من قدرات العمل
- ب_ التجمعات الايديولوجية : وسبب وجود هذه الجماعات هو الدفاع عن الاوضاع الروحية والاخلاقية وقد تكون متضاربة بالمواقف والرأي احيانا بسبب اختلاف نشاطاتها الا انها يجمع بينها الدفاع عن موقف اخلاقي او روحي وتستند في قوتها على القوة العددية والمالية

وظائف جماعات الضغط :

1_ وظيفة صياغة المطالب : وتعني الطريقة التي تقوم بواسطتها الجماعات الضاغطة بتحديد طلباتها من القائمين على السلطة , الذين يملكون سلطة اصدار القرارات وهذه الطلبات قد تكون واضحة جدا كزيادة الضرائب على الاغنياء او تخفيف الضرائب على المواد الاولية

2_ وظيفة ضمنية للتكامل : وهي وظيفة تقوم بها الجماعات بشكل مباشر , فهي تخدم النظام القائم عبر تقنين المطالب بعد تنقيتها من حماسها الثوري

3_ تقوم الجماعات الضاغطة كبديل للأحزاب السياسية عندما تقصر الاحزاب السياسية في مهمتها التوفيقية بين مختلف المطالب

طرق عمل جماعات الضغط :

ويكون عملها بثلاث مستويات :

المستوى الاول : يشارك قادة الجماعات الضاغطة احيانا السلطة في العمل السياسي عبر اشراك ممثلهم في الحياة السياسية أو انهم يحاولون اقامة اتصال مباشر مع السلطة , كما ان الدولة ذاتها تسهل عمل هذه الجماعات وتتشاور معها ايضا عبر الندوات واستقبالات الوزراء للكتل النيابية وعبر مجالس اقتصادية اجتماعية او من خلال لجان مختلفة مشتركة

المستوى الثاني : يكون بالتأثير على الرأي العام حيث تحاول الجماعات الضاغطة ادخال الرأي العام في نشاطها معرفة منها بالثقل المعنوي الذي يمثله الرأي العام في كثير من البلدان , وتلعب ايضا دورا كبيرا في علاقتها مع القطاع الاعلامي عبر الدعايات في محطات التلفزة والراديو فالإعلام هو الوسيلة الاولى للضغط على المقررين السياسيين

اشكال الضغط :

1_ الاقناع : وهو ابسط الاساليب واسهلها , اي العمل لأقناع السلطة السياسية بأحقية مطالبها التي ترفقها بوثائق لازمة عبر الاتصالات المباشرة

2_ التهديد : وهذا الاسلوب تلجأ اليه جماعات الضغط في حال فشل اسلوب الاقناع بأحقية مطالبها , ويتمثل بتهديد البرلمانين بعدم انتخابهم في الدورات القادمة وبالنسبة للوزراء تهددهم بسحب الثقة او اسقاط الحكومة وبالنسبة للموظفين تقوم الجماعات بالتركيز على اخطائهم واستغلال بعض جوانب حياتهم الشخصية , للتشهير بهم اذا لزم الامر .

ج_ المال : لهذا السلاح دور كبير وتأثير فعال على الحياة السياسية في معظم الدول ويبرز دور المال على مستويين الاول فردي اي عن طريق رشوة بعض المسؤولين لضمان موافقتهم على المطالب والثاني جماعي اي تستخدم عنصر المال لدعم الاحزاب السياسية وتمويلها الدعائي في حملاتها الانتخابية

د_ عرقلة العمل الحكومي : وذلك يتم عبر رفض التعاون مع السلطات العامة والضغط على خزينة الدولة عن طريق تصعيد الازمات المالية وفرض دفع الضرائب وشل حركة الدولة بالإضرابات في المؤسسات الكبرى كالنقل والصحة والكهرباء والتعليم وغيرها

الرأي العام:

يعد الرأي العام من القوى الفاعلة في المجتمع لأنه يشغل بال واهتمام المختصين والسلطة على حد سواء ويعكس تصورات الجماعة ويظهر الاتجاهات الكبرى التي تتبعها حيال مسألة معينة وقد اشار الى اهميته كل من ارسطو ومكيافلي

مفهوم الرأي العام

هو مجموعة من الاحكام الرائجة لدى الناس التي تخص المشكلات الحالية اي بمعنى الحكم الجماعي حول واقعة او امر معين .

ويعرفه ليونارد دوب بأنه " موقف جماعة ازاء مشكلة معينة او حدث ما "

وهناك تعريف اخر ل (جيمس برايس) بأنه التعبير عن اراء الناس تجاه القضايا التي تؤثر في مصالحهم الهامة والخاصة

في حين يعرفه الدكتور مختار التهامي بأنه " الرأي السائد بين اغلبية الشعب الواعية بالنسبة لموضوع ما او يمس مصالح هذه الاغلبية مسا مباشرا او يشغل بالها ويحتدم فيه الجدل والنقاش في فترة معينة " فالري العام وفقا لهذا التعريف يجب ان تتوفر فيه الشروط التالية :

أ_ يجب ان يكون رأي الغالبية العظمى من ابناء المجتمع

ب_ يجب ان يكون محددًا ونوعيًا اي رأي الغالبية المثقفة والواعية التي تستطيع ان تحكم على القضايا من خلال المعرفة والفهم باعتبار ان الرأي العام الصادر عن اغلبية جاهلة لا يمكن اعتباره رأيا عاما

ج_ الرأي العام يفترض وجود مشكلة تهم الاكثرية من ابناء المجتمع وتفرض عليهم موقف بشأنها

د_ الرأي العام كموقف يتطلب توافر مناخ من الحرية والديمقراطية اذ ليس هناك من رأي عام في ظل اساليب القمع والاكراه الذي تمارسه الحكومات المستبدة

فلرأي العام هو مجموعة من الآراء الفردية المعبر عنها ازاء موضوع مرتبط بالمصلحة العامة لان الناس بشكل عام يعبرون عن آرائهم حول المسائل التي تهمهم وتهم مجتمعهم والتي تنعكس على الحياة الشخصية

ويتميز الرأي العام بخصائص منها :

- 1_ انه لا يظهر الا ازاء مسألة محددة اي ان الانسان لا يعبر عن رأيه الا في قضايا معينة
- 2_ انه موقف شفهي يبرز العقلية التي تجنح بالفرد للسلوك على نحو معين ازاء مشكلة تتعلق بالمصلحة الجماعية
- 3_ ان الرأي العام هو ظاهرة اجتماعية لها تأثيرها المباشر على سلوك الافراد والجماعات وعلى السلطة الحاكمة وله دور رقابي كبير في الدول الديمقراطية